

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

Handbook on Fact- Finding of ... Violations

انتهاكات حقوق الإنسان

دليل النشطاء في التقصي والتوثيق

Handbook on Fact-

التقصى الميدانى

المهارات والأساليب

Handbook on Fact- Finding of human rights Violations

أعمال ورشة التدريب على التقصي الميداني

التي نظمها المجلس الأسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (فوروم – أسيا)

Asian forum for human rights and Development (FORUM- ASIA)

بالتعاون مع

اتحاد الحريات المدنية تايلاند

Union for Civil Liberty Thailand

١ – ٦ أكتوبر ١٩٩٣

شيانغماي – تايلاند

رقم الإيداع : ٩١٨٠ / ٢٠٠١

الصف والتنفيذ: منـــال كيــلاني - محـــمــود عــيــد

الغـــــلاف والتنفيذ الفنى: حســام عبــد الله

Tel: 010 / 52 62 438
e-mail: PAPYRUS 2001@mail.com

البرنـامج العـربي لنشطاء حقـوق الإنـسـان

حاصل على صفة عضو مراقب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

٢٥ ش إبراهيم بن المهدى المنطقة السابعة خلف السجلات العسكرية مدينة نصر

Tel. ٠٠ ٢٠٢ ٤٠٤١١٨٥ Fax. : ٠٠ ٢٠٢ ٤٠٣٩٩٥٤

e- mail : rphra@rite.com

Web. Site : www .aphra.org

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

Arab Program for Human Rights Activists

التقصى الميدانى

الجزء الأول

ترجمة: وحدة الترجمة بالبرنامج

إعداد وتحرير: أيمن السر

حجاج نايل

القاهرة مايو ٢٠٠١

مقدمة:

لا يمكن أن يجد البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وهو المؤسسة التي وجدت خصيصا لتعني بشئون نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان ليس فيما يجري لهم من انتهاكات فقط لكن على أصعدة مختلفة كتطوير الحوار فيما بينها وترقية أشكال ووسائل الاتصال والتعرض للإشكاليات النظرية والعملية والتي تشكل تباينا بين نشطاء حقوق الإنسان سواء على مستوى المرجعيات أو النشاط اليومي نقول أنه لا يمكن أن يجد البرنامج وسيلة ناجعة تخدم نشطاء حقوق الإنسان نظريا وعمليا إلا وحاول توفيرها أو تقديمها للنشطاء والمنظمات العاملة في هذا المجال ومن ثم تتواصل رسالة البرنامج في تقديم كل ما يملك من إمكانات حتى ولو محدودة لأصدقائه والمستهدفين بوجوده.

وفي هذا الإطار يقدم البرنامج كتاب حول التقصي الميداني ومهارات التحقيق وزيارات أماكن الأحداث وإجراء المقابلات وكتابة التقارير والرد على التقارير المضادة وصياغة البيانات الصحفية والتعامل مع الشهود والضحايا وكذلك التعامل مع الأجهزة الحكومية المسئولة عن الانتهاكات ووسائل عمل أخرى كثيرة يتضمنها الكتاب لابد وأنه وثيقة في غاية الأهمية تمثل مرجعا يوميا لنشطاء حقوق الإنسان أثناء عملهم اليومي في رصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان وما أحوجنا لمثل هذه الوثيقة خاصة عندما يجد الساعون إلى الحقيقة أنفسهم وسط ترسانة من القوانين الاستثنائية والعرفية إلى جانب الرفض التام

من جانب السلطات لإبداء أي تعاون فضلا عن استحالة الحصول على المعلومات المرتبطة بالانتهاك بشكل قطعي وما أحوجنا أيضا كنشطاء عرب إلى أن نتعلم كيفية القيام بهذه المهارات مستندين فيها ومسلحين بالمعرفة وبالمنهج العلمي والذي يساعد إلى حد كبير في ترقية جهود المنظمات الحقوقية وتحقيق أهدافها على نحو يساعد بالتأكيد في نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

مما لاشك فيه أن آليات التقصي الميداني قد تطورت تطورا هائلا خصوصا مع تعاظم ثورة الاتصالات والتقدم المعرفي والتكنولوجي.

وعملية التقصي الميداني من أهم الأدوات التي تستطيع من خلالها منظمات حقوق الإنسان الحصول علي معلومات ذات مصداقية يمكنها الاعتماد عليها في إعلان مواقفها، ومحاولة تقديم المساعدة القانونية لضحايا هذه الانتهاكات لحماية حقوق الإنسان في البلد المعني ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات. و من جهة أخرى يوجد عدد من المعوقات التي تجابه عمليات التقصي الميداني، وتزداد هذه المعوقات تحديدا في بعض الدول لإصرارها على تجاهل منظومة حقوق الإنسان وتكريس الاستبداد ورفض التعددية السياسية والثقافية. ومن أبرز هذه المعوقات:

أولا: ندرة العنصر المدرب علي هذه العمليات ونقص جانب الخبرة، مما يؤثر علي كفاءة طاقم العمل الميداني، ونقص الاحتياجات العملية والمادية.

ثانيا: المعوقات التي تضعها الحكومات أمام عمليات التقصي الميداني كجزء من رفض مراقبة المنظمات غير الحكومية عليها.

ثالثا: عقبات خاصة بمخاوف الضحايا وشهود العيان من انتقام السلطات، وتشككهم في إحراز نتيجة عملية.

رابعا: عقبات قانونية تواجهها المنظمات غير الحكومية لعدم استقرار وضعها القانوني. والنوع الغالب من هذه العقبات يتعلق بعدم تعاون الجهات الرسمية مع المنظمات غير الحكومية ونقص الجانب الخاص بتداول المعلومات.

في هذا الجانب يقدم الكتاب خدمة كبيرة لمنظمات حقوق الإنسان، ويمثل خبرة إضافية في ترسيخ المفهوم العلمي في آليات التقصي الميداني وإعداد التقارير. كما يمثل خطوة مهمة في توفير العنصر التدريبي اللازم لزيادة مهارة وكفاءة طاقم العمل الميداني. ويعد أيضا دليلا مفيدا للمتدربين علي مثل هذا النوع من الأعمال.

كما يمكن أن يمثل بداية لتوحيد طرق العمل الميداني بين المنظمات العربية لحقوق الإنسان، ويمهد الطريق لمناقشة مدى إمكان نشر دليل عربي للتقصي الميداني وإعداد التقارير.

ويأمل البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان أن يساعد هذا الكتاب في إضافة خبرات أخري للباحثين والعاملين في مجال التقصي الميداني.

وإذ يبادر **البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان** بترجمة ونشر هذا الكتاب، إنما يؤكد على أهمية أن تمتلك الكوادر الحقوقية والمدافعون عن حقوق الإنسان تلك الأدوات المعرفية دون وضع أية خلفية مسبقة لهذه الأعمال خاصة لو كانت سياسية. ومن ثم يأتي طرح الكتاب على نشطاء حقوق الإنسان ليس في مصر فقط، وإنما في العالم العربي أيضا كخطوة مهمة، لمثل هذه المرجعية المفتقدة بحكم ترسانة القوانين العرفية والاستثنائية والمقيدة للحريات مما يضع صعوبات هائلة

أمام القائمين على هذه المهمة ليحددوا طريقهم للمعرفة و الوصول إلى المعلومة وسط هذا الكم الهائل من الصعوبات.

وفي هذا الإطار يضع **البرنامج العربي** على أجندته تسهيل وتوفير الخبرات الأخرى في مجالات العمل المختلفة أمام ناشطي حقوق الإنسان؛ ويلخص الكتاب تجارب وضعتها مؤسسة حقوقية آسيوية لكنها تبدو خبرة واحدة في المعالجة كما هو شكل موحد للاستبداد في كافة أنحاء الأرض. ويتمنى **البرنامج** أن يكون قد نجح في تقديم هذه الخدمة لنشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي بكافة مؤسساته الحقوقية والنشطاء العاملين بها.

ويضم هذا الكتاب سبعة فصول إضافة الي عدة ملاحق توثيقية تضم تصميم استمارات للانتهاكات الواقعة علي الضحايا وكيفية كتابتها.

الفصل الأول: الأهداف والأساليب والعناصر الأساسية لتقصي الحقائق.

الفصل الثاني: مصادر المعلومات.

الفصل الثالث: مشكلات تقصي الحقائق.

الفصل الرابع: إجراء المقابلات الشخصية .

الفصل الخامس: مواقف ومناهج خاصة في تقصي الحقائق في حالات النزاع المسلح، مراقبة المحاكمات تنظيم الزيارات الميدانية.

الفصل السادس: كتابة وتوزيع التقارير.

الفصل السابع: التوثيق.

المحرر

الفصل الأول

الأهـــداف والأســاليب

والعناصر الأساسية لتقصي الحقائق

نظــرة عامــة

فـي مـناطق مخـتلفة مـن العـالم عـدد كبـير من منظمات حقـوق الإنسـان يقـوم برصـد الممارسـات الحكومـية فـي مجال حقـوق الإنسـان، وذلـك علـي مسـتويين يرتـبط كل منهما بالآخر، وهما جمع، المعلومات وتوثيقها.

تقـوم مـنظمات حقـوق الإنسـان بجمـع المعلومـات لـتكون صـورة صـادقة دقـيقة وكاملـة قـدر الإمكـان حـول ادعـاءات وانـتهاكات حقــوق الإنســان. وذلـك بهـدف رصـد الممارســات الحكومـية فـي مجـال حقـوق الإنسـان. وفي حالات أخري أيضا تجمـع هذه المنظمات معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان التـي ترتكـبها جماعـات المعارضـة المسلحة. وتتحرى منظمات حقـوق الإنسـان الدقة في المعلومات التي تقوم بجمعها، من أجـل تأكيد الحقائق وإعداد تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان لها مصداقيتها.

أمـا التوثـيق فهـو عملـية تسجيل وتنظيم المعلومات بحيث يصبح استرجاعها وتوزيعها أكثر يسرا، إن كلمة "توثيق" عادة ما يفهم منها مجموعة الوثائق الموجودة. غير أن منظمات حقوق الإنسـان تسـتخدمها أيضـا بمعني تدوين الوقائع، وتشمل جمع الوثائق وإعداد نظام لتسهيل استرجاعها وتوزيعها.

(أ) بعض أهداف تقصي الحقائق

١ – تقديم خدمات فورية للضحايا:

فـــى حالات مثل القبض، والاعتقال والاختفاء والتعذيب والحالات المماثلة، قد يطلـــب الضـــحايا أو أقاربهم مساعدة العاملين فى مجال حقوق الإنسان، وقد تتخذ المســـاعدات شـــكل البحـــث عـــن الضحايا فى أقسام الشرطة المختلفة أو المواقع العســـكرية أو أى مراكـــز اعـــتقال أخـــرى من أجل سلامة المعتقل وتقديم أشكال متـــنوعة مـــن المساعدات القانونية، مثل تقديم التماس لرفع أمره للقضاء. فى هذه الحالـــة يكـــون التحقق من الوقائع التى تحيط بالانتهاكات ذا أهمية بالغة في تقديم الجماعات المعنية مساعدة فورية للضحايا.

٢ – مساعدة وإعادة تأهيل الضحايا:

إلـــى جانـــب المساعدة القانونية المباشرة، قد يحتاج الضحايا أيضا إلى أشكال أخـــرى مـــن المساعدات مثل المساعدة الطبية أو العلاج النفسى والمساعدة المادية وغـــيرها. فـــى هذه الحالة، يكون للمعلومات التى تجمعها منظمات حقوق الإنسان أهمـــية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التى تقدم المساعدات وإعادة التأهيل، حيث تساعد هذا المعلومات الجهات المعنية في تلبية احتياجات الضحايا.

٣ – الإجراءات القانونية:

إن تقصـــى الحقائق يعد أمرا ضروريا من أجل وضع أساس واقعى للحصول علـــى تعويـــض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى تأخذ العدالة مجراها فيما يخـــص الجناة عبر اتخاذ الإجراءات القانونية على المستوى القولى والعملى. ففى حـــالات عديـــدة يتطلب الإجراء القانونى أن يتخذ على المستوى القولى إما للدفاع عن الضحايا أو لرفع قضايا ضد المشتبه في تورطهم بحدوث الانتهاكات.

وبالمـــثل قـــد يتم التدخل القانونى على المستوى الدولى أو الإقليمى عبر تقديم شـــكاوى بالآلـــيات التي وضعتها الأمم المتحدة أو بموجب اتفاقيات أخري متعددة الأطراف.

٤ - مراقبة التزام الحكومة بنصوص اتفاقيات حقوق الإنسان :

تـــتم إجـــراءات تقصى الحقائق لمراقبة وضمان أن قوانين وممارسات بلد ما تـــتفق والمعايـــير الدولية، للوقوف على مدي التزام الحكومات بالاتفاقيات الدولية التي تعقدها فيما يتصل بحقوق الإنسان.

٥ - الحملات الدعائية:

تهدف إجراءات تقصى الحقائق أيضا إلى تنظيم حملات دعائية لتوعية الرأى العـــام وتعبئـــته للضغط على السلطات ليس فقط من أجل وقف الانتهاكات، ولكن أيضا لمنع انتهاكات أخرى، كما أن الحملات الدعائية يمكن أن تتركز علي ضحية محددة بغية مساعدتها علي رد اعتبارها واسترداد حقوقها العادلة.

٦ - إعداد سجلات تاريخية:

إن توثـــيق المعلومـــات حول انتهاكات حقوق الإنسان يصب فى خدمة أهداف إعـــداد السجلات التاريخية التى تعد ضرورية، وبخاصة عندما يمر بلد ما بمرحلة مـــن القمع الوحشى. وفى مثل هذه الحالات، تجرى عملية تقصى الحقائق من أجل تحقـــيق الواقـــع المتعلق بحجم الانتهاكات التى ترتكب خلال تلك الفترة إلي جانب الأهداف المباشرة مثل متابعة المفقودين وأهداف أخري.

(ب) أشكال تقصي الحقائق

إن إجـــراءات تقصى الحقائق ونطاق عمليات التحقيق والبحث لها أثرها على طبـــيعة وتوجـــيه نشاط تقصى الحقائق، فمثلا المقابلة وجها لوجه مع الضحية أو الشـــاهد قد تكون كافية لجمع المعلومات التى تكفى لرفع قضية أمام المحكمة. ومن ناحـــية أخـــرى، ربمـــا يشمل تقصى الحقائق- فيما يتعلق بالإعدام بدون محاكمة- عملـــيات تحقيق وفحص تشريحى أشد تعقيدا، كما يحتاج تقصى الحقائق فيما يتعلق بحقوق المعتقلين إلى زيارة السجون أو مراقبة المحاكمة. وقد يتطلب الأمر إرسال وفـــود إلى مواقع أو مناطق أو بلاد معينة لجمع المعلومات المتعلقة بادعاءات حول انتهاكات خطيرة تخالف التزام هذه البلاد باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وتتخذ عملية تقصي الحقائق أشكالا مختلفة، منها:

١ إجـــراء تحقـــيقات ميدانـــية لفترة محددة بواسطة أفراد مهرة في تقصي الحقائق مع أعضاء عاملين في المنطقة.

٢ إقامـــة أفـــراد "مجموعة العمل الميداني" في منطقة ما لفترة أطول لجمع وتوثيق المعلومات حول الانتهاكات.

٣ إرسال بعثة تقصي الحقائق تتكون من أشخاص ينتمون إلي منطقة ما.

٤ إرسال بعثة رفيعة المستوي من شخصيات معروفة في البلاد.

٥ إرسال بعثة دولية تتكون بالأساس من أجانب.

٦ مراقبة المحاكم.

٧ زيارة السجون.

٨ مراقبة الانتخابات.

٩ تنظيم محاكم ولجان تحقيق غير حكومية.

١٠ الفحص التشريعي.

١١ عمل دراسات وبحوث، وتشمل عمليات مسح بهدف جمع بيانات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ج) بعض عناصر جهود تقصي الحقائق

١- الاحتياجات المطلوبة عند وضع تصور عن تقصي الحقائق:

يجب على منظمات حقوق الإنسان المحلية أن تضع في اعتبارها النقاط التالية من أجل وضع تصور لعمليات تقصي الحقائق:

- يجـب أن يكـون تقصـى الحقائق دقيقا وشاملا ومحايدًا، وأن يكون قابلا للفهـم، ولابـد أن يؤدى إلى نتائج موثقة ويعول عليها. وباختصار، يجب مراعاة الحذر الشديد لضمان مصداقية المعلومات التي يتم جمعها ونشرها.

- كمـا يجـب أن تجـرى عمليات تقصى الحقائق بتركيز دقيق وباستخدام معايير واضحة. ومن الضرورى تحديد نطاق التحقيق ووضع معايير لتحديد جدية المعلومـات. غـير أن المـرونة أيضا ضرورية لتتبع جميع الأخبار والكشف عن الحقائق بأوسع قدر ممكن.

- يجـب علـى أفـراد بعـثة تقصى الحقائق أن يتعاملوا بذهن مفتوح عند مـراجعة الأدلة التى تؤيد أو تناقض الانتهاكات المزعومة، فالتقارير التى لا تعتمد علـى الذهـن المفتوح فعليا وظاهريا _ عند إجراء عملية تقصى الحقائق والتحقيق فيها_ تفقد كثيرا من أهميتها وربما يتعرض الشهود للخطر دون داع.

وأول واجـبات العاملين فى مجال حقوق الإنسان وأهمها التزامهم نحو ضحايا الانـتهاكات. وبهـذا المعنى، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا بعض الجوانب الأخلاقية المهمـة عند إجراء عملية تقصى الحقائق. وعلى سبيل المثال، من الضرورى أن نضـع فى اعتبارنا أمن وسلامة من يدلون بالمعلومات. ففى حين يعد نشر وتوزيع المعلومـات أمرا مهما فى مجال حقوق الإنسان، لا ينبغى أن يكون سببا فى جلب أضـرار أخـرى على مصادر المعلومات. ويجب دائما سؤال الأشخاص المعنيين حـول كافـة الأمـور التى قد تؤثر عليهم عند إجراء عملية تقصى الحقائق، مثل الإعلان عن هذه المعلومات، وضرورة القيام بالمتابعة.. وأمور أخري.

- يجـب القـيام بتقصـى الحقـائق بأقصـى قدر من الاحترام والتعاطف والمشـاركة الوجدانية للضحايا. وينبغى بذل الجهد من أجل فهم واستيعاب التجربة التي حاقت بهم وليس مجرد جمع البيانات.

- ويجـب على أفراد بعثة تقصى الحقائق أن يضعوا فى اعتبارهم أن عملية تقصى الحقائق قد تتضمن تدخلا بالغا فى الحياة الخاصة للأشخاص وقد تمثل عبئا ثقـيلا علـى بعضهم، بينما يبدي البعض ترحيبا بالاهتمام بقضاياهم، وقد يلتزمون بـتطوير ودعم مبادئ حقوق الإنسان. ولكن ينبغي افتراض أن ذلك الوضع ينطبق على الجميع.

- ويجـب كذلـك أن نضع فى اعتبارنا الجوانب الثقافية الحساسة عند القيام بتقصي الحقائق وأن نبدي احتراما لها.

٢ تحديد السياسة العامة أو الرسالة:

يجـب على منظمات حقوق الإنسان التى تهتم بعملية تقصى الحقائق أن تحدد سياسـتها أو رسالتها التى تتعلق بنشاط تقصى الحقائق. فالسياسة العامة أو الرسالة الخاصـة بمنظمة ما تحدد نطاق هذه الأنشطة بالنسبة للمنظمة. وعلى سبيل المثال، عـندما تكـون المـنظمة معنية بأوضاع النساء أو الجماعات المحلية، فإنها تركز جهودها على توثيق الانتهاكات التى ترتكب فى حق هذه الجماعات المحدودة. ومن ناحـية أخـرى، قـد يكون اهتمام المنظمة محصورا فى رصد ادعاءات بحدوث انـتهاكات كبرى مثل التعذيب أو حالات الاختفاء. وقد تكون الأولوية لدى منظمة أخرى هى جمع المعلومات حول حماية حقوق معينة، مثل حرية التنظيم، أو حرية الاعـتقاد. وحـتى تتمكن المنظمة من تطوير سياستها العامة أو رسالتها، عليها أن تضـع فـى اعتـبارها بعض العوامل الأخرى مثل خطورة الانتهاكات، وإمكانية التدخل الفعال لوقفها وكفاية الموارد، ويشمل ذلك الخبرة الكافية.

ويجــب علـــى المـــنظمات المعنـــية بتقصى الحقائق أو تلك التى تهتم بالقيام بتقصـــى الحقـــائق- فى حالة ما- أن تحشد الموارد الكافية والقوة البشرية اللازمة لتحقـــيق هذا الغرض. كما ينبغى أن يتلقى العاملون الذين يقومون بتقصى الحقائق أو بإدارتها، تدريبا منتظما على آليات تقصي الحقائق والتوثيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

٣- تطبيق المعايير:

إن الفـــارق الجوهـــرى بين إجراء تحقيقات صحفية وبين تقصى الحقائق فى مجـــال حقوق الإنسان يكمن فى أن التحقيق الصحفى قد لا يراعى معايير صارمة فـــى تقديـــر حـــدوث أى انتهاكات لحقوق الإنسان من عدمه. أما بالنسبة لمنظمات حقـــوق الإنســـان، فهـــى تقيم المعلومات التى تم الحصول عليها من خلال تطبيق معايـــير حقـــوق الإنســـان ومـــبادئها من أجل التحقق من حدوث أي انتهاك لهذه الحقوق.

وينبغـــى على المنظمات المشاركة فى تقصى الحقائق أو المعنية بها أن تمتلك فهمـــا واضحا للمعايير التى يمكن استخدامها فى تعريف انتهاكات حقوق الإنسان، وفي تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها عند القيام بتقصي الحقائق.

حيـــث إن هـــناك العديـــد مـــن المعايير التى يمكن لمنظمة حقوق الإنسان أن تســـتخدمها فـــى تقيـــيم ممارســـات الحكومة فى مجال حقوق الإنسان، ومن هذه المعايـــير: القوانيـــن الســـائدة فـــى الـــبلاد، والبحث فى مدى اتساقها مع المعايير والاتفاقـــيات الدولـــية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان والتى تكون الدولة عضوا فـــيها، بالإضـــافة إلـــي المبادئ الإنسانية السائدة والقواعد الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومـــن هنا تنبع ضرورة أن يحصل المشاركون فى عملية تقصى الحقائق فى مجـــال حقوق الإنسان على المعارف الأساسية بالمبادئ المقررة بالدستور والقوانين الأخـــرى الســـائدة فى البلد المعنى، إلى جانب القواعد الإنسانية والمعايير الدولية لحقـــوق الإنســـان، علـــى ألا يقوم المعنيون بتقصى الحقائق بتطبيق هذه المعايير بأســـلوب قانونـــى صـــارم وجاف، وإنما ينبغى استخدامها كأدوات من أجل تحديد نطاق التحقيقات وللتأكد من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في منطقة أو بلد ما.

إن تطبـــيق هـــذا المعايـــير يساعد المنظمات المحلية أيضا فى مراقبة التزام حكوماتها بواجباتها الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان الملزمة قانونا.

٤ التأكد من مصداقية الدليل:

يجـــب علـــى منظمات حقوق الإنسان المشاركة فى عملية تقصى الحقائق، أو التـــى يقع فى دائرة اهتمامها نشاط تقصى الحقائق، أن تعمل على تطوير وصياغة خطـــوط إرشـــادية فى جمع الأدلة وقياس أهميتها. ولا ينصح هنا باستخدام أسلوب واحـــد أو معيار واحد لجمع وتقييم المعلومات، وإنما يجب على المنظمات أن تحدد وتعلن بوضوح المعيار الذي تستخدمه لتحديد النتائج التي تتوصل إليها.

٥ العوامـــل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان:

يجـــب علـــى منظمات حقوق الإنسان المشاركة فى تقصى الحقائق أن تسعى إلـــى فهـــم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قد تساهم فى انتهاكات حقـــوق الإنسان، إذ أن بعض هذه الانتهاكات قد ينتج عن طبيعة البنى الاجتماعية القائمـــة والتقالـــيد والممارسات الثقافية التى تنطوى على تمييز طبقى، أو قومى أو عنصرى أو فئوى أو عرقى أو دينى، أو على أساس العمر أو الجنس. وفى بعض الحـــالات تـــؤدي السياســـات التـــى تنـــتهجها الحكومة- وتشمل القوانين القمعية، واســـتخدام إجراءات أخرى لتطبيق هذه السياسات- إلى التعدي على الحقوق. كما أنـــه فى حالات أخرى قد تساهم الصراعات الداخلية المسلحة وبعض الصراعات الاجتماعـــية الأخرى التى تعد انعكاسا للتوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمع ما في حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

وعـــبر فهـــم الســـياق السياســـى والاقتصادى العام، يصبح أفراد بعثة تقصى الحقـــائق قادرين على جمع معلومات أكثر تركيزا تتعلق بأسباب وضحايا ومرتكبى الانـــتهاكات. كمـــا يسهل ذلك أيضا تطوير استراتيجيات ملائمة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان لمجرد الحصول على معلومات موثقة.

٦- تكوين شبكة اتصالات محلية:

على منظمات حقوق الإنسان أن تقوم بتطوير مدخل نشط دافع لعمليات تقصى الحقـــائق، وأن تتبع استراتيجيات تتواءم مع شروط الحصول على المعلومات. وقد يكـــون تكوين شبكة اتصالات محلية واحدا من تلك الاستراتيجيات، وهو ما يتطلب إعطـــاء أفرادها التدريبات الأساسية على جمع المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة التي يقيمون فيها . ويقوم هؤلاء الأفراد بتوفير المعلومات عن

الحـــالات الجديـــدة إلى جانب إخطار منظمات حقوق الإنسان بالتطورات اللاحقة الخاصة بالحالات السابقة. ويمكنهم أيضا المساعدة على تشجيع الضحايا أو أقاربهم بالتبلـــيغ عـــن انـــتهاكات حقوق الإنسان إلى منظمات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة. فهم يمثلون الجسر بين تقصي الحقائق والمجتمع المحلى.

كمـــا ينبغى أن يتضمن التدريب الذي يتلقاه أفراد شبكة الاتصال المحلية دورا أساسيا حول مفاهيم حقوق الإنسان.

الفصل الثاني

مصـــادر المـعلومـــات
مستـــوى الأدلة و الإثــبات

(أ) التصور الذي يعتمد في قبول الدليل

عـند التحقـيق فـى ادعاءات بانتهاك لحقوق الإنسان، تختبر منظمات حقوق الإنسـان كـلا مـن: رواية الحكومة ورواية الضحايا للأحداث ذاتها. غير أن هذه المـنظمات لا تديـر تحقـيقاتها عـبر ترسيخ إجراءات شكلية معاكسة عندما يقدم الطـرفان وجهات نظر متعارضة. ومن ناحية أخرى، يقوم أفراد تقصى الحقائق، المتعلقة بحقوق الإنسان، بجمع وتقييم كل المعلومات المتوافرة للتوصل إلى الرواية التى يمكن أن تستقى منها المعلومات الصحيحة. وبالتالي يتابعون جميع الدلائل ولا يستبعدون دليلا واحدا عند توافره، مهما بدا صغيرا.

وفى حين تتبع منظمات حقوق الإنسان نهجا واسعا فى جمع الأدلة، فإنه يجب علـيها أن تولـى عـناية كـبري فى حساب مدى صحة ومصداقية الأدلة التى تم الحصـول علـيها. وحـتى تحافظ هذه المنظمات على مصداقيتها، يجب عليها أن تبحـث عن الأدلة المباشرة، وأن تحصل على أدلة عالية المستوى والمصداقية عند إجرائها أية تحقيقات تتعلق بادعاءات حول انتهاكات حقوق الإنسان.

(ب) تحديد المصادر

على المنظمات التى تقوم بأعمال تقصى الحقائق أن تحاول بأقصى قدر ممكن أن تحـدد موقـع الشهود الذين لديهم معلومات مباشرة عن الانتهاكات، وفي الوقت نفسه عليها أن تتبع منهجا واسعا ومرنا في قبول الأدلة.

والخطـوة الأولى فى تحديد المصادر، هى تحديد ما إذا كانت الحالة تتضمن انـتهاكا لحقـوق الإنسـان، ثم إعداد قائمة حول كل المصادر الممكنة فيما يخص الحالة قيد التحقيق. ويمكن إعداد القائمة من خلال تحليل مختلف عناصر الحالة قيد التحقـيق والأدلة المطلوبة للتأكد من كل عنصر على حدة. وعلى سبيل المثال، فى حالـة الادعـاء بقتل خارج القانون عندما ترد معلومات بأن الضحية قد قتلت على أيـدى فرقة عسكرية أو على أيدى أعضاء في جماعات المعارضة المسلحة، ينبغي البحث عن المعلومات الأساسية التالية:

(أ) من الضحية؟

(ب) من القاتل المزعوم؟

(ج) ظروف الحادث (متي وأين: التاريخ، الوقت، المكان).

(د) كيف تم قتل الضحية؟

(هـ) من وجد الجثة (متي، وأين وعلى أية حالة وجدت).

واعتمادا على هذا التحليل يتم تحديد شهود الحادث الذين يتابعون الانتهاك مباشرة، ويشمل هؤلاء الشهود: الأطباء الذين يعالجون الإصابات، الأقارب وكل من حضروا مراسم الدفن أو أعدوا الجثة للدفن والصحفيين الذين يتابعون الحادث أو المحققين الذين انتقلوا إلى موقع الأحداث على الفور، وآخرين مما شاهدوا الجثث، أو الإصابات، أو الخسائر، أو القوات عند مرورها، أو زملاء الضحية من الأسري أو السجناء، وغيرهم من الشهود الآخرين.

الخطوة التالية هى تحديد الشهود على خلفية الأحداث. وعلى سبيل المثال أفراد الأسرة الذين يمكنهم وصف الضحية، وسرد الأحداث المتعلقة بالقبض عليها، وما شابه ذلك من المعلومات، وكذلك يمكن الاعتماد على سكان المنطقة الذين يمكنهم الإدلاء بمعلومات حول الطبيعة الجغرافية للمكان، وتواجد القوات أو العصابات المسلحة وممارساتهم فى المنطقة على وجه العموم، والقيادات المسئولة مثل أعضاء المؤسسة الدينية، والقيادات الشعبية ومن تمكنهم مواقعهم من العلم بالأحداث التى جرت فى المنطقة، إلى جانب العناصر الخارجية التى لا تنتمى إلى أطراف المشكلة مثل العاملين في المنظمات غير الحكومية أو وكالات الغوث التي تعمل في المنطقة.

(ج) الأدلة المكتوبة والوثائق

ينبغى على المجتهدين والدءوبين فى عملية تقصى الحقائق، الاهتمام بالأدلة الوثائقية التى تساعدهم فى التحقيقات. ويمكن جمع هذه الأدلة من التشريعات، والأحكام القضائية، والمراسيم، واللوائح، والبيانات الصحفية، والتقارير الحكومية، والصحف، وتقارير المنظمات غير الحكومية والخطابات، والإقرارات، والصور. كما يجب أن يوضع فى الاعتبار القيمة النسبية للأدلة الواردة من هذه المصادر. وبالتحديد ينبغى أن تكون الصور والمستندات، المستخدمة كأدلة، ذات قيمة وأهمية فى التوصل إلى نتائج، وينبغي أن تحمل توقيعا أو نوعا آخر يحدد أصلها ومصدرها.

(د) دراسة مواقع الأحداث

قبل زيارة موقع الأحداث، على فرد عملية تقصى الحقائق- إن لم يكن يعرف المـــنطقة جـــيدا- أن يصل إلى وصف للموقع قبل الأحداث، خاصة المعالم التى لا تتغـــير مـــثل الشوارع والجبال والمنازل والأنهار. ويكون ذلك مجديا عندما يشير الشهود إلى أماكن ترتبط بأحداث معينة قيد التحقيق. وخلال زيارة موقع الأحداث، قـــد يكون ضروريا إعداد وصف للموقع بعد الأحداث. فمثلا، عليك أن تعد قائمة بالممتلكات التي تعرضت للحريق أو التخريب الخ.

(هـ) مستوي الإثبات

علـــى مـــنظمات حقوق الإنسان المشاركة فى تقصى الحقائق أن تقرر مسبقا مســـتوى الإثـــبات الذى تحتاج إليه. فمستوى الإثبات يدلها إلي تحديد كمية ونوعية الأدلة التي يجب جمعها للتوصل إلي استنتاجات معينة.

وفـــى أثـــناء تتبع الوقائع، ينبغى على منظمات حقوق الإنسان أن تحدد ما إذا كانـــت قـــد تحصلت على الأدلة الكافية للتوصل إلى نتائج تقوم على أسس معقولة، لأنه في حالة عدم مراعاة ذلك قد تصبح عملية تقصي الحقائق بلا نهاية.

وفـــيما يتعلق بالقواعد العادية التى تتبعها المحاكم بشأن الأدلة، تختلف شروط الإثـــبات باخـــتلاف مستوى الجناية، فمثلا فى القانون الجنائى الأنجلو ساكسونى، تجـــب البرهنة على أن المتهم مدان "دون أدنى شك" فى محاكمة علنية أمام محكمة محـــايدة. وفـــى معظم الحالات، قد لا تتمكن منظمات حقوق الإنسان من الوصول إلـــى هـــذا المســـتوى لأسباب، منها: أن منظمات حقوق الإنسان لا تملك السلطة الجـــبرية علـــى الشـــهادة أو إصدار المستندات، أو أن تفرض عقوبات على إخفاء الأدلـــة، وبـــرغم ذلـــك فكلما أمكن ينبغى على منظمات حقوق الإنسان أن تحاول تحقيق نفس المستوى "بلا أدنى شك" فى تحقيقاتها. وهناك مستوى آخر من الإثبات يـــتعلق بغلـــبة الأدلـــة والـــذي يستخدم في المحاكمات المدنية "أي التي لا تتضمن حرمان المتهم من حريته".

كمـــا يجـــب أن يعتمد مستوى الإثبات الذى تستخدمه منظمات حقوق الإنسان علـــى الإجـــراء الذى تنوى اتخاذه عقب الانتهاء من عملية تقصى الحقائق. وعلى ســـبيل المـــثال، قد لا تحتاج إلى إصدار بيان موجه إلى السلطات يعرب عن قلق المـــنظمة، وإنما تحتاج إلى بعض التقارير البسيطة حول انتهاكات حقوق الإنسان،

ومن الناحية الأخرى يحتاج التقرير المهم الموجه للنشر إلى أدلة أكبر على حدوث هذه الانتهاكات.

وإذا كانـــت الحكومـــة قــد أصبحت تعارض كل واقعة ترد فى تقارير حقوق الإنســـان ينبغى أن يكون مستوى الإثبات أعلى، بل من المفيد أن تشارك الحكومة فـــى هـــذا الحـــوار أو تقتنع بأن تقوم بنفسها بتقصي الحقائق وإعلان النتائج التي تتوصل إليها.

كمـــا أن مســـتوى الإثبات المطلوب قد يعتمد على الجمهور أيضا الذى يوجه إليه التقرير. حيث تحتاج بعض هيئات الأمم المتحدة إلى مستوى أعلى من الإثبات قبل اتخاذ أي إجراءات ضد ادعاءات التعرض للتعذيب.

وقـــد يكتشف فرد عملية تقصى الحقائق بعض الأدلة التى تختلف فى أهميتها وكفايتها، ولكن يجب مراعاة الاتساق والحذر فى صياغة الاستنتاجات. وينبغي أن يذكر التقرير مستوى الإثبات الذي اعتمده فرد عملية تقصي الحقائق.

وينبغـــى علـــى فـــرد بعثة تقصى الحقائق أن يفصح فى تقريره عن مدى قوة مســـتوى الدليل بشكل عام، وفى معظم التقارير يمكن ذكر أحداث غير مؤكدة مائة بالمائـــة طالمـــا تم توضيح مدى احتمال حدوثها. وعلى سبيل المثال، إن لم يتوافر دلـــيل كـــاف "لاستنتاج مؤكد"، يمكن تقديم الحالة على أنها "محتملة" أو "أن هناك احتمالا كبيرا" أو "أن شهود عيان ذكروا أن" أو أي عبارات أخرى مماثلة.

وعـــندما تعـــد مـــنظمات حقوق الإنسان تقارير عن أزمات مفاجئة لم يتح لها الوقـــت الكافـــى للتحقق من كل الوقائع وعمل تقرير شامل، فى هذه الحالة لا يحبذ تطبـــيق قواعـــد مســـتوى الإثـــبات بأقل من الحد الأدنى فى إصدار بيانات تتعلق بالحالـــة. فالتقارير أو (البيانات العاجلة) التى يتم إصدارها فى هذه الحالات ينبغى أن تعـــد بكفـــاءة حـــتى إذا وقـــع خطأ ما لا تلتزم به المنظمة طوال حياتها، فمثلا تســـتخدم العـــبارات على شاكلة "أعلن شهود عيان أن" و"لا يمكننا التأكد حاليا" في كتابة التقارير عن هذه الحالات.

وينبغى أيضا توافر بعض الاتساق فى مستوى الإثبات الذى يستخدم من تقرير إلـــى آخر إلا إذا توافرت أسباب لتغيير ذلك وعلى سبيل المثال إذا تم توصيف أحد أشـــكال العقـــاب كنوع من التعذيب فى أحد التقارير، فلا يجب أن يتبدل ذلك دون توضيح الأسباب فى تقرير آخر. وقد ظهرت بعض المحاولات لتصنيف مستويات الإثـــبات، مـــثال ذلـــك: كان لدى لجنة الحقيقة التابعة للأمم المتحدة في السلفادور

United Nations Truth Commission ثلاثـــة مســتويات من الإثبات؛ أولهـا كــان "الإثــبات القاطع" الذى يشير إلى الأدلة التى تتميز بدرجة أعلى من الإقـــناع، والثانى هو"الدليل الكبير" الذي يدعم استنتاج معين، وأخيرا "الدليل الكافى" الذى يعتبر دليلا يدعم استنتاج معين، ولا يتناقض معه. كما أن لجنة الحقيقة كانت تتبع نهجا يقوم على أساس عدم كفاية الشاهد أو المصدر في حد ذاته للبرهنة على حقيقة واقعة مهمة.

ويجـــب ملاحظـــة أن اتـــباع هذه القواعد من قبل منظمات حقوق الإنسان قد يعـــرقل التوصل إلى نتائج فى بعض الحالات التى قد يكون لديها دليل على وقوع انتهاكات حقوق الإنسان فيها، ولكن هذا الدليل لا يكفي للبرهنة عليها.

(g) تدعيم الدليل

إن تدعـــيم الدليل عبارة عن عملية الجمع والربط بين مختلف الأدلة التى تبدو منفصـــلة ومتمايزة؛ من أجل التحقق من احتمال حدوث أمر ما تمت البرهنة عليه. وتكـــون هذه العملية بالغة الأهمية عندما لا يكون المبلغون محل ثقة أو منحازون، أو عـــندما لا يوجـــد إلا دليل ظرفى على المسألة محل التحقيق. وحتى نتمكن من التوصـــل إلى استنتاجات قوية تقوم على أسس متينة ينبغى على أفراد بعثة تقصى الحقـــائق لحقـــوق الإنســـان غـــربلة المعلومات المتاحة، والبحث عن المعلومات المشتركة والبيانات المؤكدة.

ومـــن أجل تحديد مدى مصداقية المعلومات التى تم التوصل إليها يمكن لأفراد بعـــثة تقصـــى الحقائق مراجعة المعلومات للبحث عن إمكانية تدعيمها. فمثلا، عند مقابلـــة اللاجئيـــن، قد لا يتمكن من يجري المقابلة من زيارة بلدهم الأصلى للتحقق من المعلومات التى يتلقاها. فى هذه الحالة يتحتم جمع المعلومات من أكبر عدد من الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس المنطقة الجغرافية، ثم مراجعة المعلومات للبحث عـــن التشـــابه فيها من أجل تدعيم الدليل. وقد تساعد الزيارات الميدانية فى التأكيد على صحة المعلومات التى تم الحصول عليها من الشهود. ومثال ذلك أن مجموعة العمـــل المؤقـــتة فـــى "شيلى" التابعة للأمم المتحدة U N Ad Hoc Working Group استطاعت التأكد من أن فيلا (جريمالدى) كانت تستخدم كمكان للاعتقال والتعذيب، عقب زيارة أحد الغرف التى تطابق لون بلاط الحوائط الأزرق فيها مع الحوائـــط التـــى ظهـــرت فى صور السجناء المنشورة فى ثلاث صحف مختلفة، وكذلـــك مـــع الوصف الذي قدمه سجين سابق لهذه الغرفة. وبالمثل، يمكن استخدام

الشـــواهد البدنـــية مثل العلامات والخدوش فى أجساد ضحايا التعذيب للتأكيد على المعلومات التي تم الحصول عليها بخصوص ممارسات التعذيب.

(ز) الأدلة الظرفية

وفـــى حالات أخرى قد يكون من العسير جدا الحصول على أدلة مباشرة حتى عـــند الحد الأدنى. فمثلا، قد لا يمكن معرفة انتهاك، أو مجموعة انتهاكات، بسبب إخفـــاء مرتكبـــيها الدليل عليها، أو لأن الشهود خائفون أو أن الدخول إلى المنطقة ممـــنوع. وفـــى هذه الحالة، يعتمد على الدليل الظرفى بدرجة أكبر من المعتاد. فقد يســـاعد الدلـــيل الظرفـــى على إعادة هيكلة الحالة. ومثال ذلك، قد تساعد شهادات الضـــحايا الذيـــن تـــم اختطافهم وإنكار القبض عليهم، وظلوا على قيد الحياة حتى إطلاقهـــم ووصفوا كيف تم احتجازهم بواسطة قوات الأمن أو الجيش، على تكوين صـــورة مـــتكاملة لطـــريقة قيام المرتكبين بالعملية. ويتطلب الدليل الظرفى عملية اســـتنتاج من الوقائع المقدمة من الشهود. وعلى سبيل المثال، أكد أفراد بعثة تقصى الحقـــائق فـــى (السلفادور) التورط الرسمى فى اختطاف وقتل الضحايا من خلال تحليل أسلوب عمل رجال الأمن بالطريقة التالية:

"رجـــال مدججون بالسلاح بملابس مدنية يستقلون سيارة ذات زجاج عاكس، يخـــتطفون الضحايا الذين تنطبق عليهم مواصفات معينة، مثل النشطاء السياسيين، وأعضـــاء الـــنقابات، والقيادات الطلابية أو المجتمعية. ويتم اختطاف الضحايا من مـــنازلهم أو مـــن الشـــوارع أو مـــن أماكن عملهم أو من المدارس، وغالبا ما يتم الاخـــتطاف فى وضح النهار وأمام شهود، مما يدل على أن مرتكبى هذه الحوادث لديهـــم شـــعور بالحصانة ضد العقاب، وأحيانا أثناء الليل خلال حظر التجوال مما يدل على وجود هذه الحصانة فعلا. وبعد ذلك يتم العثور على الجثة فى مكان بعيد عـــن مكان الاختطاف تبدو عليها علامات التعذيب وتكون موثوقة اليدين ومعصوبة العينيـــن، ممـــا يـــدل على أن الاختطاف تم بهدف التحقيق. وقد يكون مكان إلقاء الجثـــث قريـــبا من قاعدة عسكرية أو يتم إلقاء الجثث خلال فترة وفى مكان نقاط التفتـــيش العسكرية، حيث يفرض حظر التجوال لمنع الأشخاص العاديين من حرية الحركة".

هـــذه الأمـــثلة توضح أن أفراد تقصى الحقائق المحنكين يمكنهم إثبات الحالة رغـــم صـــعوبة الحصول على أدلة مباشرة عبر جمع الأدلة الظرفية وتحليلها بدقة والتـــى تحـــيط بالانتهاكات. ورغم ذلك، يجب ملاحظة أن "مشكلة استخدام الدليل غير المباشر لا تكمن في عدم إمكانية التعـــويل عليها كثيرا، وإنما في العجز عن

التميــيز فــى تقاريــر تقصــى الحقــائق بين النتائج القائمة على الأدلة المباشرة والاســتنتاجات المبنــية علــى الأدلــة غير المباشرة. فيجب على المنظمات غير الحكومية أن تذكر- بوضوح- الأسس التي أقامت عليها استنتاجاتها".

(ح) الاعتراف على النفس

فــى أغلــب الأحــيان، تميل الحكومات إلى إنكار النتائج التى توصلت إليها منظمات حقوق الإنسان تماما، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. غير أن الدأب فــى نشــر الــتقارير الموثقــة، يــؤدى غالبا إلى نجاح هذه المنظمات فى إجبار الحكومــات علــى الاعــتراف، ولو على الأقل بطريقة غير مباشرة، بهذه النتائج. ومــثال ذلــك، قد تنشر إحدى منظمات حقوق الإنسان تقريرا عن عدد من حالات الاخــتفاء، وقــد تــرد الحكومة بالاعتراف أن عددا قليلا فقط من هذه الحالات قد حــدث. وقد تتقبل المنظمة اعتراف الحكومة على نفسها كحقيقة ثابتة أو على الأقل كحــد أدنــى لعــدد حــالات الاخــتفاء. وعادة يتم الحصول على هذه الاعترافات المحــدودة مــن فم الأسد، ويتم تفسيرها وإثباتها ضد الحكومة. وكلما أمكن، ينبغى مقابلــة موظفــى الحكومة، ربما يتم التوصل إلى معلومات أو ملاحظات من هذه اللقاءات تكون مفيدة في التحقيق.

وفــى حالة رفض الحكومة مقابلة منظمات حقوق الإنسان أو التزامها الصمت رغــم نشــر تقاريــر مؤكــدة لا يمكن تفسير صحتها تلقائيا على أنه اعتراف من الحكومــة بحــدوث الانتهاكات الواردة بالتقارير. ورغم ذلك، فإن رفض الحكومة مقابلــة مجموعــات حقوق الإنسان يمكن التعويل عليه كعلامة على عدم التزامها بحقوق الإنسان.

ومــن ناحــية أخــرى، فإن موافقة الحكومة على أن تلتقى بأفراد بعثة تقصي الحقائق يمكن اعتبارها دليلا على أن عملية تقصي الحقائق كانت عادلة.

(ط) عبء الإثبات

عــندما تكشــف مــنظمة حقوق الإنسان- على أساس استنتاجاتها عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، يكون واجبا على الحكومة أن تثبت عدم مسئولية الجهات الحكومية عن هذه الانتهاكات؛ فعبء الإثبات يقع على الحكومة. وعبء الإثبات يعنــى على من تقع مسئولية تقديم الدليل، سواء كانت المنظمة المشاركة في تقصي الحقائق أو الحكومة.

ومـــن الواضح أن منظمات حقوق الإنسان ترغب دائما أن تلقى هذه المسئولية علـــى عـــاتق الحكومة. ولكن يلزم عليها أن تقدم الأدلة الكافية لنقل هذا العبء إلى الحكومـــة لكـــى تعلق على الأحداث. إن أحد الأهداف الأساسية من تحقيق قضايا حقوق الإنسان هو اكتشاف الحقيقة أو الاقتراب منها إلى أبعد حد، وتقديمها بطريقة تلقـــى عـــبء الإثـــبات على الحكومة، أي إجبار الحكومة على الرد واتخاذ إجراء معيـــن تجاه ذلك. وفى كل خطوة، ينبغى أن تكون الأدلة كافية لتحويل العبء على عاتق الحكومة. ومسألة "كفاية" الأدلة متغيرة دائما.

الفصل الثالث

مشكلات تقصي الحقائق
والحلول المقترحة

إن جمع المعلومات الدقيقة عن انتهاك حقوق الإنسان يحتاج إلى صبر ومهارة وفـــى بعــض الأحيان يكون محفوفا بالمخاطر. إنها مهمة تتطلب المثابرة والحنكة والشجاعة والإخلاص.

وربمـــا تواجـــه عملية جمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان ظروف معيـــنة تعوقهـــا بصورة حادة. وفيما يلي بعض المشكلات الشائعة التي تواجهها المنظمات المهتمة بتقصي الحقائق:

١ – صعوبة المناطق التي تحدث فيها الانتهاكات:

يعـــتمد نجـــاح عملـــية تقصى الحقائق فى موقع الأحداث على إمكانية دخول مـــنطقة معيـــنة، وغالبا ما يواجه أعضاء بعثات تقصى الحقائق بوضع تفرض فيه الحكومة (أو جماعات المعارضة المسلحة) قيودا على زيارة المنطقة بهدف تقصى الحقائق. وبدون ذلك يكون الانتقال إلي المنطقة مخاطرة بسب استمرار المواجهات المسلحة.

وفـــى أحيان أخرى يمكن فقط دخول المنطقة فى حراسة من الحكومة المعنية. ويحدث ذلك مع وجود عميل يحاول التواجد عند إجراء جميع المقابلات، بما يشكل قـــيدا علـــى حـــرية الشهود ويرهبهم. وفى هذه الحالة، ينبغى على أفراد البعثة أن يوضـــحوا لمـــندوب الحكومـــة (العميل) قاعدة مهمة– وهى أن المقابلات لابد أن تحدث دون تدخل من جانبه على هذه الصورة. غير أن العميل الذى يتصرف طبقا لأوامـــر مشـــددة من قياداته العليا، ربما يصر على التواجد أثناء المقابلات. ولذلك يكـــون الحصـــول علـــى إذن من السلطات العليا بالتمكين من إجراء المقابلات مع الضحايا دون أدنى تدخل أمرا ضروريا. وإذ لم تتوافر تلك الضمانات من الحكومة أو جماعـــات المعارضـــة المسلحة التى تمارس القمع ، فينبغي على منظمة حقوق الإنسان أن تنظر في أمر تأجيل الزيارة.

يجب على بعثات تقصى الحقائق أن تتجنب التنقل فى صحبة مسئول الحكومة أو جماعـــات المعارضـــة المســـلحة. حيث يعكس ذلك مشاعر الانحياز حتى وإن أجـــريت المقابلات دون حضـــور ممثل عن أي من الجانبين . والتنقل في صحبة

مسـئولين من الحكومة أو من جانب جماعات المعارضة المسلحة يمكن أن يحول دون إقـناع شـهود العيان فى المنطقة بالتحدث إلى أفراد البعثة، وسوف يؤثر ذلك أيضـا على مصداقية التقارير. وينبغى دراسة ما إذا كان هناك حاجة ملحة للتنقل فى صحبة الحكومة أو جماعات المعارضة المسلحة من عدمه، كما ينبغي دراسة إمكانية التنقل في صحبة أفراد من هيئات الإغاثة أو رجال الدين.

وعادة، يجوز لمنظمات حقوق الإنسان الدولية تأجيل الزيارات عندما لا يسمح بحـرية الدخـول إلـى منطقة ما من أجل تقصى الحقائق. وبديلا عن ذلك، يمكن الاعـتماد علـى الشـهادات المكتوبة أو إجراء مقابلات مع الشهود خارج البلاد، وبعـض المـنظمات تقـوم بزيارات لمواقع الأحداث دون إخطار مسبق للحكومة المعنية.

وتـتعامل مـنظمات حقوق الإنسان المحلية مع هذه المشكلات بطرق مختلفة، مـثل الاستعانة باتصالاتهم داخل المنطقة، أو طلب المساعدات من أقاربهم أو من المحاميـن أو الصحفيين. كما يمكنهم شن الحملات للضغط على الحكومة من أجل ضـمان حرية التنقل لأفراد بعثة تقصى الحقائق. الأهم من ذلك هو الحصول على ضـمانات من الحكومة بعدم الانتقام من أفراد البعثة أو شهود العيان. وهناك تكنيك آخـر تتبعه المنظمات المحلية يتمثل فى تنظيم بعثة تقصى الحقائق من شخصيات ذات مكانة مرموقة يذهبون إلى المنطقة برفقة شخصيات وممثلين عن منظمات لها مكانتها لتشكيل وفد لإقناع الحكومة برفع القيود المفروضة.

٢ – المخاطر التي تهدد أمن وأمان أفراد بعثة تقصي الحقائق:

إن العامليـن فـى مجـال حقـوق الإنسـان غالبا ما يتعرضون للاضطهاد والملاحقـة، ويمكـن أن يصـبحوا ضحايا نفس الانتهاكات التى يقومون بتوثيقها. ولهذا فمن الأهمية المطلقة أن تضع المنظمات العاملة فى مجال تقصى الحقائق في اعتبارها أمن وأمان الأفراد الذين يشاركون في عملية تقصي الحقائق.

وبالمقارنة مع منظمات حقوق الإنسان المحلية، كانت بعض المنظمات الدولية العـريقة أكثر نجاحا فى الحصول على ضمانات من الحكومة المعنية لأمن وأمان أفـراد بعثتها التى تقوم بتقصى الحقائق. ومع ذلك، حتى عند منح هذه الضمانات، لا توجـد ضـمانة لمراعاتها فى الممارسة الفعلية. وبالتالى ينبغى على المنظمات التـى تقوم بتقصى الحقائق، خاصة منظمات حقوق الإنسان المحلية، أن تعد أفراد بعثتها لاتباع بعض إجراءات الأمان عند جمعهم المعلومات في مواقع الأحداث.

وينبغــى على المنظمات المشاركة فى تقصى الحقائق، أن تدرب أفراد بعثتها (أو تعطــى تعليمات لوفودها) على اتخاذ إجراءات أمنية بسيطة، مثل تجنب التنقل فــرادى ففــى ذلــك خطــورة الــتعرض لجرائم الاعتداء، أو فقدان الطريق، وقد يعرضـــهم للقبض عليهم واحتجازهم فى منطقة تبادل النيران فى حالة وجود نزاع مســلح. وعلى المنظمات أيضا أن تصمم على معرفة أين يتوجه أفراد البعثة ومتى ســيعودون. وينبغــى أيضا أن تكون لديها خطة للتحرك إذا لم يعد أفراد البعثة فى الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المنظمة أن تطلب من أفراد بعثتها الاتصـــال بـــزملائهم فـــى مواعيد محددة. وينبغي على أفرادها معرفة الإسعافات الأولية لما في ذلك من أهمية وفائدة.

ويجـــب أن يتبع أفراد بعثة تقصى الحقائق احتياطات أمنية خاصة فى حالات الصراعات الداخلية المسلحة، حين يزورون منطقة يدور فيها القتال يجب أن تكون لديهـــم خطـــة واضحة بما سيفعلونه عند مواجهة العسكريين أو أفراد من جماعات المعارضـــة المسلحة فى نقاط التفتيش. عليهم مثلا أن يحددوا ما إذا كان من الأسلم الكشـــف عـــن هويتهم مع تقدير النتائج المترتبة علي مثل هذه الإجراءات أو عدم الكشف عنها.

ويجب على أفراد بعثة تقصى الحقائق معرفة من سيصحبهم فى تنقلاتهم أثناء زيـــارات تقصى الحقائق وتحديد درجة الثقة فيه، فأهمية تقييم جدارة الدليل بالثقة تأتي قبل الشروع في إجراءات الرحلة.

وقـــد يضطر أفراد البعثة فى حالة الصراع المسلح بمنطقة الزيارة- لاتخاذ إجراءات مثل الامتناع عن التدخين أو استخدام الكشافات فى الليل، فقد تطلق قوات الجـــيش أو العصـــابات النار على الضوء باعتباره هدفا، كما يجب أن يتعلم أفراد البعثة كيفية اتخاذ السواتر في حالة تبادل القذائف.

٣ - المخاطر التي تهدد أمان وأمن الشهود:

فى بعض الأحوال يتعرض الشهود، بل والضحايا أيضا، لعمليات انتقامية بعد الإدلاء بشـــهادتهم. وربمـــا يعتقل الشهود أو يعذبون أو حتى يقتلون بسبب الإدلاء بشـــهادتهم لبعثة حقوق الإنسان لتقصى الحقائق. ولهذا ينبغى على أفراد البعثة أن يضعوا في اعتبارهم دائما أمن ورعاية الأشخاص الذين يقدمون لهم المعلومات.

وعلي أفراد البعثة، بعد موافقة الشـــهود علي إجراءات المقـــابلة، أن يطلبوا

المســاعدة مــن علاقــاتهم الموثــوق بها تشجيعا للشهود على التعاون معهم، وأن يضمنوا عدم ذكر أسماء الشهود وأن يحافظوا على سرية الشهادة بناء على طلبهم. ومــن المفــيد هنا الاستفسار عن مدى السرية التى يريد الشاهد من فرد البعثة أن يلــتزم بهــا. وعــلاوة على ذلك، فإن على أفراد البعثة الاستماع إلى الشهود فى جلســات خاصــة والابتعاد عن جلسات الاستماع العلنية التى تكون فيها ضمانات الســرية أو عــدم ذكر الأسماء ضربا من العبث. كما ينبغى أن يدرك أفراد البعثة مخاطــر أن "شهادات المصدر المجهول ربما تخفي وقائع غير دقيقة وروايات غير مسئولة".

٤ – جمع معلومات غير موثقة:

فى بعض الحالات، خاصة فى ظروف الصراعات المسلحة، يجب الانتباه إلى أنــه ربمــا تكــون معظم المعلومات التى تجمع قد تم تنقيحها من قبل أحد أطراف الــنزاع. وإذا لــم تقم منظمة حقوق الإنسان بتحقيق هذه المعلومات بطريقة وافية، فإنهــا بذلك تخاطر بنشر وجهة النظر الخاصة بأحد أطراف النزاع. ولذلك ينبغى أن يــتلقى أفــراد بعــثة تقصي الحقائق تدريبا أساسيا علي كيفية تحقيق ومراجعة المعلومات التي يجمعونها.

وبالمــثل، فــى حالات الصراعات العرقية والصراعات الاجتماعية الأخرى، تكــون المجــتمعات منقسمة، ومن داخل كل مجموعة اجتماعية تمارس الضغوط علــى أعضــائها لإلقــاء اللوم على المجموعة الأخرى فى الصراع. وكذلك، ربما يمــيل الضــحايا مــن جانــبهم إلى المبالغة فى سرد الوقائع لكسب التعاطف نحو الجماعــة التــى ينتمون إليها. لذلك يجب على أفراد بعثة تقصى الحقائق الاهتمام بتقيــيم المعلومات التى يحصلون عليها فى مثل هذه الحالات. وينبغى على أعضاء البعــثة أيضــا التأكــيد علي أنهم لا ينحازون إلي أي من الجماعات المتورطة في الصراع.

٥ – تردد الشهود في تقديم المعلومات:

فــى بعــض الأحــوال ربمــا يشــعر أقارب الضحايا أن الإدلاء بالمعلومات سيعرضــهم لخطر أو أنه عديم الجدوى، وربما غير مستعدين، أو شديدى القلق من تقديم المعلومات. وفى هذه المواقف، غالبا لا يكون أمام أفراد البعثة أى بديل سوى الانتظار. وفى أحيان أخرى خاصة فى حالات النزاع المسلح، ربما يتعرض جزء مــن المقابلة لبعض الأمور الحساسة مثل وجود قوات عسكرية في منطقة الهجوم.

وربمـــا يكـــون الشـــهود غـــير راغبين فى الحديث عن مثل هذه الأمور أو يدلون بمعلومـــات خاطئة أو غير مكتملة لأنهم خائفون من الكشف عن أنهم يعرفون أكثر مـــن الـــلازم حول المسائل العسكرية، أو لأنهم ربما يشعرون بالأمان إذا تظاهروا بـــالجهل. ويجـــب علـــى أفراد بعثة تقصى الحقائق أن يضعوا فى اعتبارهم أنهم يـــتعاملون مـــع أناس ومجتمعات محافظة على. وجودها لأنها تعلمت كيف تتعايش مـــع كـــل من الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة. وحسب مدة النزاع، فكثير منهم تعلم التعايش معهذه الأحداث لعدة سنوات. والتعايش يعنى كيف تقول الحقيقة بأســـلوب يحميك عند التعامل مع أى من الجانبين أو عند التعامل مع الخارج ولذا، فلا تتوقع من هؤلاء أن يفتحوا لك صدورهم بتلقائية ويكشفوا عن تفاصيل حساسة.

وفـــي حالـــة اللاجئين أو المبعدين، ربما لا يقدم الشهود معلومات كاملة لأنهم يعتقدون أن ما يقولونه سوف يؤثر علي الإعانات التي تقدم لهم باعتبارهم لاجئين.

٦ – قصور الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان:

وفـــي حـــالات معيـــنة، بســـبب عدم الوعى بحقوق الإنسان، لا يذكر بعض الضـــحايا الانتهاكات التى ارتكبت ضدهم. إذ أحيانا ما يعتبر ضحايا سوء المعاملة فى حوزة الشرطة أوحدوث الأضرار الجسدية أو الصدمات النفسية إجراء روتينيا تتبعه الأجهزة المعنية بتطبيق القانون، ولا يجدون فى ذلك أمرا غير عادى للدرجة التى ينبغى ذكره. وبالمثل، تتحمل النساء اللاتى يعانين من العنف داخل الأسرة في صمت بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن ذلك شأن خاص وليس انتهاكا لحقوقهن.

٧ – نقص التدريب أو المواد اللازمة للقيام بتقصي الحقائق:

هـــذه المشـــكلة غالـــبا ما تعانى منها منظمات حقوق الإنسان على المستوى المحلـــى. ولـــيس أمرا محتما على كل منظمة حقوق إنسان محلية أن تقوم منفردة بتقصـــى الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها. لذلك يكون مجديا لو أن عـــددا مـــن مـــنظمات حقوق الإنسان وفرت المواد اللازمة لتكوين بعثات لتقصى الحقـــائق، بطـــريقة مشتركة إلى جانب الأنشطة الأخرى المرتبطه بها، هذا الجهد المشـــترك يجـــب أن يقـــوم على فهم واضح لنطاق وهدف عملية تقصى الحقائق. وينبغى كذلك أن تقوم منظمات حقوق الإنسان على المستوى المحلى ببذل جهودها مـــن أجل صياغة أساليب التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمى حتى تتعلم من مـــنظمات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة التي اكتسبت خبرات مماثلة في مجال تقصي الحقائق.

الفصل الرابع

إجـــراء المقـابـلات الشخصيـة

إن إجـــراء المقابلات الشخصية هو أكثر الطرق شيوعا فى جمع المعلومات، ومن هنا تأتى أهمية تطوير المهارات الخاصة بالمقابلات الشخصية لدى المهتمين بعملية تقصى الحقائق. ويمكن تطبيق التقنيات الأساسية لإجراء المقابلات للحصول علـــى أكبر كمية من المعلومات، ولتوضيح النقاط الغامضة أو المختلطة، ولاختبار صـــدق وجدية الشهادات المقدمة. إن المقابلات الشخصية تتطلب قدرا من التخطيط والإعـــداد. فإجـــراء المقابلات بطريقة سيئة يؤثر علي البيانات التي يتم الحصول عليها، فضلا عن عزل الضحايا والشهود.

من المفيد أن تفكر بعثة تقصى الحقائق فى أن "المقابلة" عملية تتكون من ثلاث خطوات، يخطط لها علي هذا الأساس. والمراحل المعتادة لإجراء "المقابلة"، هي:

١ – ما قبل المقابلة:

تـــأكد مـــن ملاءمة مكان إجراء المقابلة والظروف المحيطة بها وتوقيتها، لابد أن يكـــون مكـــان المقابلـــة ملائما، ويتوفر على مناخا جيدا عبر الحد من أسباب تشتيت الانتباه، من حيث التعرف على الحالة وعلى الشخص الذى تلقاه أولا، ولكن لا تكـــون استنتاجات مسبقة. ودائما يكون من الأفضل إجراء لقاءات فردية بدلا من لقاء مجموعات، وينبغي بذل أقصي جهد ممكن للتحدث مع الشاهد علي انفراد.

الوعـــى بعناصر انتهاكات حقوق الإنسان التى يجب التحقيق فيها حتى يمكن إعداد مجموعة من الأسئلة أو قوائم الاستبيان قبل إجراء المقابلات. وفى حالة عدم إعـــداد قائمـــة تفصـــيلية بالأســـئلة، يمكن لفرد بعثة تقصي الحقائق أن يلجأ لقائمة بسيطة تتكون من "كيف، أين، متى، من، ماذا، لماذا".

٢ – إدارة المقابلة:

من الهام البدء بمقدمة ضرورية حول طبيعة المقابلة والغرض منها . واشرح بوضوح غرض اللقاء والنتائج المترتبة على الإدلاء بالمعلومات إن وجد. واستأذن إذا كنـــت تـــنوى فى تقديرك استخدام اسم من تجرى معه المقابلة. كما يجب عليك أيضا أن توضح الكيفية التي سوف تستخدم بها المعلومات.

كما يجب عليك أن تكون علاقة حميمة وثقة متبادلة بينك وبين من تجرى معه المقابلـــة الشخصـــية، وأن تعـــبر عن احترامك وتقديرك له، ولا تنصب من نفسك حكمـــا أو تظهـــر مـــيولك أو هواجســـك تجاه من تلقاه، وكن على وعى أن مدى اســـتجابة مـــن تقابله تعتمد علي خبراته السابقة، لذا فلا تتوقع أن يستجيب بطريقة يمكن التنبؤ بها.

لابـــد أن تتوافر درجة ملائمة من التوازن بين الحساسية تجاه مشاعر الأفراد وحاجـــاتهم وبيـــن الحصـــول على المعلومات الأساسية المطلوبة. وذكر نفسك أن المقابلات لا تجري لمجرد الفضول إنما لغرض أهم، هو التحقق من الوقائع.

ســـجل المقابلـــة كتابة أو على شريط كاسيت. ولكن أحيانا ينزعج الشاهد من الكتابة أو التسجيل، لذا اطلب الإذن بتسجيل ملاحظات أو شرح لماذا تحتاج لذلك. وفـــى بعض الحالات لا يكون فرد بعثة تقصى الحقائق فى وضع يمكنه من تسجيل ملاحظـــات، فـــى هـــذه الحالة عليه أن يوفر فرصة ووقتا ملائمين لتسجيل النقاط الرئيسية التي وردت في الحديث فورا بعد المقابلة.

تعلـــم فـــن أن تكون مستمعا جيدا، وتجنب السيطرة على المقابلة وكن حساسا للإشـــارات غـــير اللفظية، ولاحظ سلوك من تقابله وتصرفه أثناء المقابلة، واسمح بلحظات من الصمت.

دع الشـــاهد يحكى قصته بطريقته الخاصة، ولكن تأكد من أن السرد لا يخرج كلية عن السياق. استخدم قدراتك الخاصة لترشد الشاهد بلطف إلى ضرورة العودة للموضـــوع الرئيســـى، وربمـــا يســـاعدك الضحية بأن تطلب منها حكاية القصة بالترتيـــب الزمنى لأحداثها من أجل المحافظة على هيكلها والإقلال من إمكانية أن يختلط الأمر على من يجري المقابلة بسبب كثرة التفاصيل.

لا تشـــر إلـــى الشهود الآخرين أو تستخدم أسماءهم، واطلب ممن تجرى معه اللقـــاء تعلـــيقه بالرفض أو الإيجاب على أرائهم. كما يجب احترام خصوصية من تجري معه المقابلة.

تجنـــب طرح الأسئلة بطريقة توجه من تقابله إلى إجابات معينة. وعلى سبيل المـــثال، اطـــرح سؤالك كالتالى: "كيف تعامل معك حرس السجن؟"، أو تسأل "هل تعرضـــت للتعذيـــب؟" إذ أنـــه فـــى بعض الحالات، ربما تجد الشاهد، منطلقا من استجابته واحترامه لمن يجري معه اللقاء يرد دائما بالإيـــجاب علي أسئلته ، ولهذا

يفضل أن يكون عدد الأسئلة التي تستوجب الرد بـــ "لا" أو "نعم" عند الحد الأدنى.

لا تعـــد بـــأى نتائج أو مكافآت عند اللقاء. ولا تخلف آمالا وهمية، ووضح أن الشـــهادة ســـوف تساعد ضحايا آخرين يتعرضون لنفس الموقف. ولا تعط انطباعا بـــأن نجاح بعثة تقصى الحقائق يعتمد على شهادة من تجرى معه المقابلة، أوضح أنـــك ســـوف تجرى عدة لقاءات أخرى، وأنك سوف تستخدم العديد من الشهادات الأخـــرى لتوضـــيح أبعاد المشكلة. كما يجب أن تشرح إجراءات المتابعة المتصلة التي ستتخذ في إطار التعامل مع المشكلة.

وعندما يشير الشاهد إلى قرية أو مكانٍ ما، ينبغى سؤاله عن موقع هذا المكان (كـــم يســـتغرق الوصول إليه من الوقت، أو على أى بعد يقع بالكيلومترات.. الخ) وكـــم يبعد عن المدينة الرئيسية، ولا تفترض إمكانية تحديد موقع القرية أو المكان على الخريطة فيما بعد.

اطلـــب ممـــن تقابلـــه أن يساعدك فى الوصول إلى شهود أو مصادر أخري للمعلومات. وتحقق من كيفية الاتصال به مرة أخري عند الضرورة.

تذكـــر أن تـــدون المعلومـــات الأساســـية المتعلقة باللقاء، مثل: وقت وتاريخ المقابلـــة، اســـم الشـــاهد، وغيرها من المعلومات الأخرى التى تساهم فى التعرف علـــيه. وتشمل النوع والسن والأصل العرقى، والدين والميول الأساسية أو غيرها، واســـم المترجم، واللغات التى يترجم منها وإليها، وكيفية الاتصال بالشاهد أى "من خـــلال شاهد آخر أو عن طريق هيئة المساعدة المحلية، الخ" رتب المقابلات التي قمت بها رقميا.

(٣) ما بعد المقابلة:

ينبغـــى علـــى فـــرد بعثة تقصى الحقائق قراءة الملاحظات المدونة فى مكان هـــادئ للـــتحقق من تغطية اللقاء لجميع النقاط. ثم عليه أن يرتب الشهود المقترح مقابلـــتهم فى قائمه واحدة . وفى حالة ما إذا أشار الشاهد إلى بعض المستندات أو المـــواد المنشورة، على فرد البعثة أن يدون ملاحظة منفصلة عن المواد التى يرى ضـــرورة الحصـــول علـــيها قبل مغادرة المنطقة التى يجرى فيها التحقيق. وعند مشـــاركة أكـــثر مـــن فرد فى بعثة تقصى الحقائق- وقيام كل واحد منهم بإجراء المقابلات بشكل مستقل- ينبغى إجراء مراجعة أولية للمعلومات التى حصلوا عليها جمـــيعا. وفـــي حالة ذكر الشاهد أثناء المقابلة لموقع ما أو شيء مادي، ابحث عن

هذا المكان أو ذلك الشيء بهدف التأكيد. وعند الضرورة، حاول إعداد الخرائط أو الرسوم اللازمة.

لا تنس "دون ملاحظاتك في أقرب وقت ممكن".

عناصر إجراء المقابلة الشخصية

١ – الأسئلة:

علـيك أن تعـد اسـتبيانا يتناسب مع الانتهاكات التى يتم تحريها. فإن إعداد الاسـتبيان حـتى لو لم يتم استخدامه، يساعد على توضيح العناصر التى يتضمنها الانتهاك، ويضمن البحث عن المعلومات المهمة مع من تجرى معه المقابلة. وعلى سـبيل المثال، فى تحقيق ادعاء بحالة اختفاء قسرى توجه تلك الأسئلة التى تساعد علـى تحديد مكان الضبط أو الاختطاف أو أين تمت رؤية الشخص المفقود للمرة الأخيرة وبصحبة من شوهد؟ فهذه الأسئلة تساعد على التحقق مما إذا كان الاختفاء قسريا من عدمه.

دون ملاحظـات فـى الأمـور التـى تحتاج إلى توضيحات أكثر أو مراجعة مزدوجة، عندما تبرز أثناء مقابلة الشهود. فالملاحظات التى تدون في لقاء مع أحد الشهود يمكن أن تستخدم في سؤال عند اللقاء مع شاهد آخر.

ويجـب أن تهـتم كثـيرا باختـيار الكلمات، وأن تتجنب الكلمات المشحونة بـالعواطف. وكذلـك استخدم اللغة والكلمات اليومية المعتادة وتجنب الرطانة غير المفهومة. وحاول استخدام لغة وتعبيرات الضحايا واطلب التوضيح عندما يستخدم الضـحايا تعبـيرات غير واضحة. مع تجنب الأسئلة السريعة والمتعجلة، فالإيقاع البطـيء للأسـئلة يؤدى إلى نتائج أفضل من وابل الأسئلة. كما لا يجب على من يجـرى اللقـاء أن يتصرف كما لو كان محققا، ولا تعبر عن آرائك أثناء المقابلة. وكن مهذبا واستمع إلى الشاهد حتى النهاية.

حـافظ على سرية المصدر (لا تذكر اسمه) عندما تستخدم كلامه لاختباره مع شاهد آخر، وقد يعتقد بعض الشهود أن من يجرى المقابلة يوجه الكثير من الأسئلة لأنه لا يصدقهم، وفى هذه الحالة يحب توضيح أن هذه الاستفسارات ضرورية من أجل توضيح الواقعة واستكمال جوانبها.

٢ – الردود:

الغـرض مـن توجيه الأسئلة هو الحصول على ردود كافية تدعم ادعاء ما، ومـع ذلك فإن المعلومات المتضمنة فى بعض الإجابات ومن أجل التوضيح الكامل للموضوع الذى يجرى عنه التحقيق تعتمد على مدى التمحيص على مستوى الأدلة التـى ينبغى تحقيقها ومستوى معرفة الشهود. على سبيل المثال، فى حالة الصراع العسكرى، لا يعد كافيا أن يصرح أحد الشهود "إنهم أطلقوا النار بصورة عشوائية" (أو يدلـى بتصـريح يؤدى إلى هذا المعنى)، ويلزم تمحيصه للتحقيق عما إذا كان إطـلاق الـنار تـم بصورة عشوائية أم لا من منظور المبادئ الإنسانية التى تحكم الـنزاعات العسـكرية. وحيـث إن الشاهد قد لا يكون لديه القدرة على تحديد تلك الفـروق فـإن مسئولية تحقيق الوقائع، والحصول على التفسيرات الضرورية لتلك التصريحات بأقصى ما يمكن من التدقيق، تقع على عاتق فرد بعثة تقصي الحقائق حتى يتأكد من وجود أدلة كافية تؤيد فكرة الهجوم العشوائي.

ضـع فى ذهنك الاعتبارات الثقافية المحلية فى الحدث. مثلا، قد تكون المبالغة إحـدى الخصـائص الشـائعة فى لغة خطاب المنطقة، مما يعنى أن التصريح بأن "آلاف البشـر قـتلوا" قـد لا يكون صحيحا رغم صحة الشهادة بشكل عام. ومن الضروري ألا تدع جزءا من الشهادة يلغي بشكل تلقائي جزءا آخر منها.

٣ المترجمون:

فـى بعض الحالات يستحيل القيام بإجراء مقابلة دون الاستعانة بمترجم، ولذا يجـب أن يكـون المترجم محايدا تماما، كما ينبغى أن يكون مجرد وسيلة اتصال. وينبغـى أن تـتحدث منذ البداية إلى المترجم أو المترجمة لتوضيح دوره بالتحديد بالإضـافة إلى الغرض من المقابلة وحدد مع المترجم ما إذا كانت الترجمة فورية أو تتابعية، ولكلا النوعين مزاياه وعيوبه.

يحدث أحيانا أن يتدخل المترجم فى القضية ويبدأ فى توجيه الأسئلة التى تثير الاهـتمام أو يـبدأ فـى النقاش مع من تجرى معه المقابلة. وفى هذه الحالة عليك بالـتدخل أو أن تطلب ترجمة ما يدور وما تم من حديث. ولا ينبغى على المترجم أن يدلـى بتفسيراته الخاصة إلى من يتقصى الحقيقة أو إلى الشاهد. أثناء الاتصال الشفوى الذى يحدث من خلال المترجم، ولذلك يجب أن تركز انتباهك نحو الشاهد وانتـبه للغته وحركاته، وكن حذرا لما تقوله للمترجم فى حضور الشاهد، ولا تنقد الشاهد أبدا، فلا يوجد ضمانة ألا يكون الشاهد قادرا علي فهم ما تقوله للمترجم.

٤ استخدام الأجهزة:

لا توجـد قاعدة واحدة تتعلق باستخدام أجهزة مثل أجهزة التسجيل وكاميرات الفـيديو والتصوير. ففى بعض الحالات قد لا يكون ممكنا استخدام أجهزة متطورة بسـبب مخاطـر أمنـية تتعلق باستخدامها أو بسبب غياب الخدمات الأساسية مثل المواصلات والكهرباء. وينبغى على فريق تقصى الحقائق أن يقرر أيا من الأجهزة سوف تستخدم خلال الزيارة على أساس طبيعة المكان. و رغم ذلك، إذا قرر فريق تقصـى الحقـائق اسـتخدام أجهـزة متقدمة. ينبغى أن يتوقع الصعوبات التى قد يواجهونهـا ويعدوا خطة طوارئ للتعامل مع هذه الصعوبات. كما يجب الحصول علـى إذن الشـاهد قبل استخدام أجهزة التسجيل عند الشهادة أو استخدام كاميرات التصوير والفيديو.

وعـند استخدام جهاز تسجيل أثناء إجراء المقابلة، لا يجب أن تعتمد عليه كليا بـل عليك أيضا أن تدون ملاحظاتك. فاستخدام جهاز تسجيل قد يعرضك لمخاطر أمنية أكثر من تدوين الملاحظات كتابة. كما أن تفريغ الشريط قد يكون أصعب من كتابة الملاحظات.

وإذا استخدمت كاميرات تصوير أو فيديو، عليك بتدوين وقت ومكان التصوير والظـروف التى أحاطت به. ضع للصورة مقياسا يوضح الحجم الحقيقى للأشياء. وعند التسجيل على شريط الفيديو ضع ساعة داخل إطار الصورة للبرهنة على أن الصورة لم يتم التدخل فيها أو تزويرها.

مقابلة ذوي المزايا الخاصة

١ مقابلة الضحايا:

عـادة ما يكون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هم أفضل مصدر للمعلومات. ورغـم ذلـك هناك العديد من العوامل التى يجب وضعها فى الاعتبار عند إجراء المقابلـة معهـم، فقد يكون الضحايا تحت تأثير الصدمة بسبب التجربة التى مروا بها، وبالتالى قد تكون حالتهم المعنوية والنفسية غير ملائمة للإدلاء بمعلومات. فإذا وافقـوا على إجراء المقابلة، عليك أن تكون حذرا حتى لا تساهم فى زيادة معاناتهم كمـا أن الضحايا قد تختلط لديهم الوقائع بسبب الآلام التي يعانون منها، فلا ترفض الاستماع إليهم، وكن صبورا.

وقد يكون الضحايا مازالوا تحت أيدي السلطـات، خاصـة ضحـايا التعذيب

النفســي . وربمــا يصــعب لقاؤهم أو الاتصال بهم. وحتى إذا أمكن لقاؤهم، ربما يخشــى الضــحايا مــن الإدلاء بأيــة معلومات. لذا لا ينبغى الضغط عليهم، فمن الــلازم، أن تكون نوعا من الألفة بينك وبينهم حتى يتعاونوا معك بعد خروجهم من تحت أيدي السلطات.

٢ مقابلة السلطات ومرتكبي الانتهاكات:

يكــون مــن الضــرورى أحــيانا إجراء مقابلة مع مسئولى الحكومة قبل لقاء الأفــراد، أو عــندما يقرر فريق تقصى الحقائق زيارة منطقة معينة. أو التحقق من ادعاءات الشهود خلال المقابلات التي أجريت معهم.

وفــى بعــض الأحــيان يتمكن أعضاء الفريق من مقابلة متحدث رسمى (عن الحكومــة أو جماعــات المعارضــة المسلحة) وهنا يجب التزام المرونة حتى وإن كانــت روايــة المتحدث عن موضوع التحقيق لا يمكن تصديقها، وفتش فى حديثه عــن المتناقضــات دون أن تــبدأ فــى مواجهة معه. واستمع بذهن مفتوح لتتلقى البراهين التي تؤكد أو تنفي وقوع الانتهاكات المزعومة.

وكلمــا أمكــن، ينبغــى على منظمات حقوق الإنسان أن تستفيد من التحقيقات والاستفســارات الرســمية التى تأمر بإجرائها الحكومة من أجل إعلان النتائج التي حصلوا عليها ومن أجل جمع المعلومات من خلال هذه التحقيقات أيضا.

كمــا أن مقابلــة الســلطات ومرتكبــى الانــتهاكات المعروفين يتطلب خبرة وتخطــيطا وإعــدادا. ومن المهم الإعداد الذهني لهذه اللقاءات عبر تخيل سيناريو اللقاء وتمثيله قبل إجرائه فعلا.

٣ مقابلة ضحايا الانتهاكات من النساء:

مــن الضــرورى أن نضع فى اعتبارنا الظروف العامة التى نهدف إليها من تغطــية انــتهاكات حقوق النساء. وخاصة أن إنكار حقوق النساء واضطهاد المرأة تمــتد جذوره ويرتبط بالبناء الاقتصادى الاجتماعى السياسى للمجتمع. ولذلك، فعلى أفــراد بعــثة تقصــى الحقــائق، وخاصة الرجال، أن يكونوا واعين بالقيم وأنماط الســلوك التــي تشكل تمييزا في المجتمع، كما أن عليهم تجنب تنميط الضحايا من النساء.

وبأســباب المشكلات الاجتماعية المرتبطة بجريمة الاغتصاب وأشكال العنف الأخرى، كما ينبغي دوما أن يؤخذ رأى المرأة التي تعرضت لمثل هذا الانتهاكات.

كمـــا يجــب أن يسبق الحصول على موافقتها الحرة للإدلاء بالشهادة ردعلى استفســـاراتها وتقديم شرح واف لها. وأن تتولى امرأة إجراء المقابلات مع ضحايا الاغتصاب من النساء.

٤ مقابلة ضحايا الانتهاكات من الأطفال:

إن عملـــية جمـــع المعلومات من الأطفال تتم بصورة تدريجية، ولا يمكن أن تجمع كل المعلومات الضرورية في جلسة واحدة.

علـــيك أن تكـــون واعـــيا بـــأن تصورات الأطفال تختلف اختلافا واسعا عن تصـــورات البالغيـــن، وأن تكـــون مســـتعدا لتقبل تصورات الطفل عن العالم، ولا تفرض عليه رأيك الخاص.

ولا يجب أن تعتمد فى جمع معلوماتك على الطفل الضحية فقط، ولا حتى من خـــلال الحديـــث المباشر معه، فبالإضافة إلى أفراد عائلته، يجب أن تشمل عملية جمع المعلومات مصادر أخرى تحيط بالطفل، وعائلته وتشمل أصدقاءه، ومدرسته، وملاحظات الجيران وأية جهة لها صلة بالأمر... إلخ.

٥ – مقابلة اللاجئين:

عند لقائك باللاجئين يجب أن تكون حساسا تجاه أولئك البشر الذين نزحوا عن بلادهـــم. وعليك أن تتفهم أنه ليس من السهل عليهم أن يبتعدوا عن أوطانهم، دون أى مـــوارد ماديـــة. كمـــا يجب على فرد بعثة تقصى الحقائق أن يشارك المبعدين مشـــاعرهم فـــى عـــدم اليقين والاستقرار والافتقاد إلى السيطرة على مصادرهم. وعلـــيك أن تتحقق مما إذا كان اللاجئون عرضة لأن يدفع بهم مرة أخرى من البلد التـــى يلجأون إليها إلى بلدهم الأصلي، أو أنهم يتعرضون للسجن أو أي شكل آخر من أشكال انتهاك حقوق الإنسان.

ولابد أن تتحقق من السبب الذى دفعهم إلى الهرب من بلادهم. وسوف يترتب علـــى ذلـــك مناقشة تفاصيل الانتهاكات والاعتداءات التى يتعرضون لها ويعانون منها. وبحث المكان الذى يقيم فيه اللاجئون يعد عملا ضروريا من أعمال المتابعة والتخطـــيط، علـــيك أن تتحقق مما إذا كانوا يعيشون فى معسكر للاجئين، وما إذا كان المعسكر يقع تحت اختصاص حكومة البلد التى يلجأون إليه؟ هل هم سجناء أم أحرار؟ هل هم مشردون بلا سكن أم يعيشون مع عائلة أو أصدقاء.

إن عملـية الـتحقق من المعلومات التى يقدمها اللاجئون تزداد صعوبة نظرا لأن من يجرى اللقاء معهم قد لا يتمكنون من زيارة بلدهم الأصلى، لذلك ينبغى أن تـتم مراجعة المعلومات وتحقيقها وإن أمكن يجب إجراء لقاءات مع عدد كبير من اللاجئيـن مـن نفـس المنطقة للتحقق بصورة مستقلة وكاملة من حدوث انتهاكات حقوق الإنسان.

٦ – الجماعات المحلية وسكان المناطق الريفية:

إن طـريقة حياة الجماعات المحلية، من حيث اللغة ووسائل الاتصال تختلف اخـتلافا كبيرا عن السكان غير المحليين. لذلك ينبغى أن يدرك العاملون فى مجال حقـوق الإنسـان الذيـن لا ينـتمون إلـي تلـك الجماعات المحلية، هذه الفروق ويحترمونها.

٧– سكان المناطق الريفية:

. قـد يكـون لـدى القروييـن طريقة مختلفة فى فهم الزمن، ونظرا لطريقتهم الخاصـة فـى تسجيل الأحداث فكن حذرا واطلب توضيحا للإشارات التي يقدمها الريفيون فيما يتعلق بتاريخ ووقت الحدث.

وعموما قد يفتقد الفقراء والقطاعات الضعيفة الثقة، وربما يترددون فى الإدلاء بآرائهم أو تقديم معلومات. وفى هذه الحالات، يمكن اللجوء إلى مساعدة المنظمات المحلـية التـي تعمـل فـي المنطقة من أجل طمأنة الشهود الذين يخشون الإدلاء بمعلومات.

إعداد الإقرارات الموقعة

تحتوى الإقرارات الموثقة على وصف مكتوب لحدث ما كما يرد علي لسان شاهدي عيان، ويقوم شهود بالتوقيع على محتوياتها.

وعـادة لا تصر المنظمات غير الحكومية على الحصول على إقرارات موقعة من الشهود بسبب الاعتبارات الأمنية، ولأن الأساليب الرسمية قد لا تشجع الشهود على الإدلاء بشهاداتهم. ومع ذلك قد تدعم الإقرارات الموقعة من الشهود مصداقية الشـهادة. وكلمـا أمكـن، تسـتطيع مـنظمات حقوق الإنسان– بينما تحافظ على الاعتـبارات الأمنـية وغـيرها من الاعتبارات– أن تحصل على إقرارات موقعة كجـزء مـن نشـاطها فـى تقصـى الحقائق. فالمستندات الموقعة والموثقة مثا الإقرارات يمكن استخدامها في المحكمة وفي المنتديات الرسمية الأخرى.

وفيما يلي بعض الإرشادات لإعداد إقرار موقع من الشاهد:

الخطـوة الأولى هى أن تطلب من شاهد العيان، الذى يوافق على توقيع إقرار أن يـروى قصـته ببطء، وأن يسجلها. وينبغى على من يقوم بالتسجيل أن يطلب توضـيحا فى النقاط التى لا تكون واضحة وألا يحاول توجيه الرواية. كما أن مقدم الإقـرار علـيه أن يدلى بشهادته فقط فى الأمور التي لديه معلومات مباشرة عنها وليس فيما يتعلق بمعلومات سمعها من الآخرين.

ومـن الضـرورى تسجيل الإقرار دون تدخل من الآخرين، أي تسجيله على انفـراد. خاصـة إذا وجد أكثر من شاهد عيان في حدث ما، ينبغي أن يروي كل منهم القصة على حدة.

وكلمـا كان ذلك ممكنا، يجب إعداد مسودة أخرى على الفور دون أن يضيف من يعدها أية معلومات من عنده.

وتتم قراءة المسودة الثانية على الشاهد ببطء، ويجب منحه وقتا كافيا ليرى ما إذا كانت تحتاج إلى إضافة أو حذف. وعند موافقة الشاهد على المسودة يطلب منه توقيعها. ويوقع على كل الصفحات التي دونت عليها شهادته.

ويجـب أن تنسـق هـذه الإقـرارات علـى أساس النموذج المقبول عموما للإقرارات الرسمية، ويجب أن يبدأ بالمعلومات الضرورية عن الشخص الذي يدلي بالإقرار. وينبغي أن تكون اللغة المستخدمة هي لغة الشخص الذي يوقع الإقرار.

وفـى الـنهاية، يجـب أن تذكر بوضوح أن الموقع على الإقرار قد قرأه قبل التوقـيع علـيه، وبالمثل يجب أن يقر من قام بالتسجيل أنه أعد الإقرار. وأن يذكر وقـت وتاريخ التوقيع. كما يجب أن يشهد عليه شاهدان مستقلان [انظر: الملحق- نموذج الإقرار.

الفصل الخامس

تقصى الحقائق...
مواقف ومناهج خاصة

مواقف خاصة

١ – تقصي الحقائق من ضحايا التعذيب:

يعــد جمع المعلومات من الضحايا الذين تعرضوا للتعذيب واستمروا على قيد الحــياة أمرا عسيرا للغاية، لأنه من المستحيل تقريبا أن نتفهم على وجه الدقة عمق الصدمة التي تعرضوا لها.

الخــبرة الكافية التى تراكمت لدى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فى مجال الحصــول علــى معلومات من ضحايا التعذيب، يمكن استخدامها من قبل منظمات حقــوق الإنســان المحلــية فى عملها مع ضحايا التعذيب. وعلى سبيل المثال، فقد طــورت المجموعــة الطبية الدانمركية فى منظمة العفو الدولية بروتوكولا لإجراء اللقــاءات والتحقــيقات والفحــص مع ضحايا التعذيب، فيما طورت مجموعة من الأطــباء الكنديين بــروتوكولا آخــر باستخدام العرض التاريخى للانتهاكات أو التعذيــب فــيما يتعلق بلقاء طالبى اللجوء فى كندا. ومن واقع هذه الخبرات العديدة يجــب على بعثة تقصي الحقائق أن تضع في اعتبارها النقاط التالية عند العمل مع ضحايا التعذيب:

– أن تضم بعثة تقصى الحقائق التى تحقق فى ادعاءات التعذيب طبيبا واحدا علــى الأقل، ويكون من الأنسب وجود أخصائى تشريح. وعلى هؤلاء الأطباء أن يتــناولوا جمــيع أنواع الإصابات البدنية التى يصفها الضحايا. ومن الضرورى أن يقوم الأطباء، خاصة أولئك الذين تلقوا تدريبا على قراءة أدلة التعذيب، بتناول كافة أنــواع الإصــابات البدنية التى يصفها الضحايا وفحص الأعراض البدنية والنفسية التــى تدعــم وتؤكــد ادعاءاتهم حول تعرضهم للتعذيب. وعادة، لا يحاول الفريق الطبــى لتقصى الحقائق تحديد حدوث التعذيب من عدمه، وإنما فقط عليه أن يحدد ما إذا كانت المعلومات التى تم الحصول عليها خلال الفحص والمقابلة تتسق أو لا تتســق مــع سوء المعاملة التى يدعيها الفرد "الضحية"، فنادرا ما يمكن أن تبرهن الأدلــة الطبية بشكل قاطع على صدق ادعاءات التعذيب، خاصة وأن مرور الوقت كفيل بإخفاء العلامات الجسدية الدالة على التــعذيب، ورغم ذلك ، إذا اتفق وصف

الأعـــراض الجســـدية الـــذى يتم مباشرة بعد التعذيب، أو أى أعراض بدنية طويلة المـــدى، مـــثل الجـــروح، مع الأشكال المعروفة للمظاهر الخاصة بأشكال التعذيب المذكورة يعتبر فرد تقصي الحقائق أن النتائج تتفق مع الادعاءات بالتعذيب.

إن إجـــراء لقاءات مع ضحايا التعذيب حول تجربتهم يطرح مشكلات حساسة تـــتعلق بالحصـــول علـــى معلومات دقيقة، إذ أنهم يخشون التعرض للتعذيب مرة أخـــرى.وقـــد يشبه اللقاء الذى يعقده فرد تقصى الحقائق إلى حد بعيد تحقيقات من قـــاموا بتعذيب الضحية بالدرجة التي تثير مخاوف واعية أو لا واعية عند ضحايا التعذيب.

وغالـــبا مـــا يبدى ضحايا التعذيب تخوفهم من الأطباء وممن يرتدون ملابس طبـــية، فقد يربط الضحية بينهم وبين أطباء قاموا بالمشاركة فى تعذيبهم؛ لذا يجب أن يتجنب الأطباء ارتداء الملابس الطبية عند التحدث مع ضحايا التعذيب.

وهـــناك أيضـــا إمكانـــية ألا يكون ضحايا التعذيب معتادين على الحديث مع غـــرباء حول أحداث شديدة الخصوصية شملها التعذيب والتى تسبب لهم حرجا فى الغالـــب. وينبغـــى علـــى فرد تقصى الحقائق أن ينتظر الوقت المناسب لكسب ثقة الضـــحايا، بأن تؤدي الأسئلة الأولى بسلاسة إلى النقاط الحساسة فى اللقاء، وينبغى الـــتعامل بحساســـية إضافية مع الضحايا من النساء عند محاولة جمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجنسية.

ويجب الحصول على المعلومات الأساسية التالية من ضحايا التعذيب:

- اســـم الضـــحية وعمرها ومهنتها والحالة الاجتماعية والبيانات الشخصية الأخرى (في حالة طلب الضحية عدم ذكر الاسم يجب احترام ذلك).

- الحالـــة الصـــحية لهـــا قـــبل القـــبض عليها، وتشمل الأمراض السابقة، والإصـــابات، وحـــالات التعذيب التي تعرضت لها الضحية قبل ذلك بالإضافة إلى الملف الصحي للحالة.

- وقت ومكان وتاريخ وظروف القبض على الحالة.

- نوع المعاملة التى تلقتها الحالة، مع ذكر التاريخ بدقة بالإضافة إلي المدة، والأدوات المستخدمة وهوية من قاموا بالتعذيب الخ.

- ظـــروف الاحـــتجاز، وتشمل: مساحة الزنزانة وعدد السجناء فيها. وجود حبس انفرادي من عدمه، وكمية ونـــوع الطعام، والإضـــاءة والأثاث والشـــروط.

الصحية ومدي توافر الرعاية الطبية.

- شـعور الحالـة أثناء عملية التعذيب، وأجزاء الجسم التي تأثرت بالتعذيب وأي أعراض جسدية أو علامات لوحظت عليها.

- الأحاسيس أو الأعراض الأخرى التى لاحظتها الحالة على فترات مختلفة بعد تعرضها للتعذيب مثلا، بعد ذلك بأسبوع أو شهر، وأثناء عملية الفحص.

- أي فحـوص طبية أو اتصال بأطباء تعرضت له الحالة أثناء الاحتجاز أو قبل إجراء المقابلة.

- أي علاج طبي تكون الحالة قد تلقته فعلا.

- أى أفـراد يعتقد أنهم رأوا الحالة مباشرة بعد تعرضها للتعذيب ومن يكون في وسعهم تأكيد أقوال الضحية.

- أي شكوى تكون الضحية قد قدمتها إلي السلطات وأي تحقيقات أجريت.

- مدة الاحتجاز وظروف إطلاق سراح الحالة.

وينبغي أن يشمل الفحص الطبي:

- نبـض الحـالة.
- ضغـط الـدم.
- الطـول.
- الـوزن.
- أي تغيرات هامة في وزن الحالة.
- أي كسور في العظام أو الأسنان.. الخ.
- حالة العضلات والأربطة للضحية (وتشمل التراخي والأورام والليونة).
- الجروح والخدوش.
- تقييم عام للأداء العقلي أو ميول الحالة.
- تذبذبات الصوت التي قد تكشف عن التوتر.

– أى شـــكوى مـــن الهلاوس، أو عدم انتظام النوم أو الأحلام المزعجة أو المخاوف.. الخ.

– الظواهـــر الانفعالـــية، وتشـــمل: الـــبكاء، والدمـــوع، وارتعاش الشفتين، والاكتئاب.. الخ.

٢ – تقصي الحقائق في حالات النزاع المسلح:

لعبـــت اللجـــنة الدولـــية للصليب الأحمر تاريخيا الدور الرائد فى الدفاع عن تطبـــيق القانون الدولى الإنسانى فى حالات الصراع المسلح على المستوى الدولى والإقليمـــى. إلا أنـــه فى العقد الأخير، بدأ عدد متزايد من المنظمات الدولية لحقوق الإنســـان يقـــوم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان السائدة فى حالة نشوب صراعات مســـلحة. وبـــرغم الاهتمام المتزايد الذى تبديه منظمات حقوق الإنسان تجاه رصد ومراقـــبة حالات الصراعات المسلحة، وخاصة تلك الصراعات التي لا تدور على المستوي الدولي، فلا يزال المجال جديدا عليها.

وبعد تطبيق القانون الدولى الإنسانى على تحديد طبيعة الصراع المسلح، أصبح مـــن الضرورى التمييز بين الصراع الدولى المسلح، وحروب التحرير، والصراع المســـلح علـــى المســـتوى الإقليمى حسب التعريف الوارد بالمادة (٣) من "اتفاقية جنـــيف" كمـــا ينبغى أيضا فهم خصائص الصراعات المسلحة على المستوى غير الدولى وفقا للبروتوكول الثانى الإضافى من اتفاقية جنيف. وأثناء ذلك "ينبغى على مـــنظمات حقـــوق الإنسان أن تصل إلى نتائج أساسية تقوم على أسس قوية حول وجـــود نوع محدد من الصراعات المسلحة، ولكنها أيضا تحتاج إلى دعم قراراتها اعتمادا على معلومات واقعية من نوع غير معتاد في تقارير حقوق الإنسان".

والعناصر التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، عند تطبيق المادة (٣) من اتفاقية جنـــيف تتضمن ما إذا كان المتمردون لديهم قوة عسكرية منظمة، فى إقليم محدد، ولديهـــا الوسائل اللازمة لاحترام القانون الإنسانى، إضافة إلى معيار آخر مهم هو تحديـــد مـــا إذا كانـــت الحكومة الشرعية مضطرة إلى اللجوء إلى القوة النظامية العسكرية ضد المتمردين المنظمين كقوة عسكرية ويحتلون جزءا من البلاد.

وقـــد لا تتوافر لدى جميع منظمات حقوق الإنسان القدرة على جمع معلومات تفصيلية حول نوع الحقائق الضرورية لتحديد طبيعة الصراع المسلح. غير أن هذه المـــنظمات يمكـــنها أن تستعين بخبراء فى القانون الإنسانى لمساعدتها على تحديد طبيعة الصراع. وعلاوة على ذلك، في معظم الحالات توجد مقالات وتقارير كثيرة

كتبــت حــول هــذا الصراع، ويمكن لمنظمة حقوق الإنسان المعنية الرجوع إليها لتحديد طبيعة هذا الصراع.

ولا ينبغى أن تهتز منظمة حقوق الإنسان أمام هذه الطبيعة المعقدة للمهمة، بل علــيها أن تكتشــف ماهــية هــذه المعايير المهمة في التعريفات المختلفة، وتجمع المعلومات المناسبة لها.

بعض المناهج الخاصة

الطب الشرعي (التشريح واستخراج الجثث):

يحتاج الطب الشرعى إلى خبرة خاصة ولا يمكن القيام به دون تدريب ومعرفة كافية، لذلك يجب أن تتجنب منظمات حقوق الإنسان المحلية لعب دور الطبيب الشرعى الهاوى، وأن تقصر دورها على دعم الخبراء المشاركين فى الفحص. رغم وجود مواقف لا يتوافر فيها خبراء تشريح لإجراء فحص تشريحي، أو يكون الخبراء معادين لمنظمات حقوق الإنسان.

ويمكن لمنظمات حقوق الإنسان أن تلعب دورا مهما فى جمع معلومات مثبتة تتعلق بالحالات التى تتطلب تشريحا أو استخراجا لجثث من أجل فحصها، وأن تدير حملة من أجل تحقيق ذلك.

وينبغى أن يسترشد التحقيق الرسمى بقواعد الاختصاص، والدقة والتأنى والحياد. ومع ذلك، فإذا كان هناك شك فى تورط الحكومة، مما قد يجعل التحقيق الموضوعى أمرا مستحيلا، أو عندما لا يكون التحقيق الرسمى كافيا، ينبغى على منظمات حقوق الإنسان أن تدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة. هكذا، تعد المعرفة بالمبادئ الأساسية الخاصة بالطب الشرعى فى غاية الضرورة لمعرفة إذا ما كانت التحقيقات الرسمية قد تم إجراؤها بطريقة ملائمة أم لا. وعلاوة على ذلك، تستطيع منظمات حقوق الإنسان ذات الخبرة فى مجال الطب الشرعى أن تساعد لجنة التحقيق المستقلة كلما أمكن ذلك؛ من أجل ضمان سير التحقيقات بطريقة ملائمة. وفى البلاد التى لا تكون فيها منظمات حقوق الإنسان قد طورت من خبرائها فى مجال الطب الشرعى، ينبغى أن تبذل الجهود اللازمة لتكوين مجموعة من الخبراء، تقوم منظمات حقوق الإنسان بتدريبهم على التعامل مع تقارير الطب الشرعى هو أمر يفترض فى منظمات حقوق الإنسان المحلية المعرفة بالقوانين السائدة فى بلادها والخاصة بالتشريح واستخراج الجثث، وأن تتأكد من أن هذه القوانين تتفق مع القوانين والأعراف الدولية المستقرة.

وعلى سبيل المثال، يتضمن البروتوكول النموذجي للتحقيق القانوني فى القتل خارج نطاق القانون – (بروتوكول مينسوتا) Minnesota Protocol* خطوطا إرشادية للتحقيق القانونى المستقل فى الموت الذى يحدث فى ظل ظروف تثير الشبهات. وهذا البروتوكول النموذجى ليس ملزما، لكنه يتضمن طرق تنفيذ القواعد الواردة فى مبادئ الأمم المتحدة حول منع القتل التعسفي والقتل خارج نطاق القانون والتحقيق فيه.

٢ – مراقبة المحاكمات:

قد لا يدخل إيفاد مراقبين إلى المحاكمات ضمن النشاط المحدد فى تقصى الحقائق، غير أن مراقبى المحاكمات أيضا يجمعون معلومات ويستخدمون معظم تقنيات تقصى الحقائق بهدف التعقيب على مدى عدالة المحاكمة. وعادة ما تتولى مراقبة المحاكمات منظمات دولية ترسل مراقبيها إلى أرجاء العالم المختلفة، كجزء من نشاط الرصد والمراقبة فى مجال حقوق الإنسان. ويمكن للمنظمات المحلية أن تراقب المحاكمات للتأكد من عدالة الإجراءات لا التى تتخذ ضد أشخاص متهمين فى قضايا سياسية ولكن أيضا فيما يتعلق بإجراءات القضايا المرفوعة بهدف التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان أو إثبات البراءة من تهمة ارتكاب هذه الانتهاكات. إن مراقبة محاكمات حقوق الإنسان ضرورية لاستقلال القضاء وضمان محاسبة مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم إخلاتهم من العقاب، كما أن منظمات حقوق الإنسان تراقب هذه المحاكمات لزيادة المعلومات لديها حول انتهاكات معينة.

وقد تكون مراقبة المحاكمة على المستوى المحلى منخفضة المستوى، أو رفيعة المستوى ومعظم مبادئ تقصى الحقائق خاصة تلك الواردة فى الفصل الأول والثانى من هذا الكتاب يمكن تطبيقها على مراقبة المحاكمات. وينبغى على منظمات حقوق الإنسان أن تضع فى اعتبارها أن الغرض من مراقبة المحاكمة ليس تحديد ما إذا كان المتهم مذنبا أم بريئا، بل من أجل ضمان محاكمة عادلة.

---

* *Legal, Arbitary and Summary Executions- Effective Prevention And Investigation of Extraانظر الملحق الأول حول بروتوكول التشريح النموذجىModel Autopsy Arotocol والبروتوكول النموذجي لاستخراج الجثث وتحليل البقايا The Model Protocol For Disinterment and Analysis Of Skeletal Remains المستقي من دليل الأمم المتحدة حول منع القتل التعسفي والقتل خارج القانون والتحقيق فيه. (برتوكول مينسوتا) .

وفـيما يلـى بعض الإيضاحات المتعلقة بهدف اختيار المحاكمات التي ينبغي مراقبتها واختيار المراقبين في المحكمة.

أولا: الهدف من المراقبة

إن أهداف بعثة المراقبة عادة ما تكون:

- إعداد تقرير موضوعى ومستقل ومحايد حول عدالة المحكمة، مع الوضع في الاعتبار السياق السياسي والاقتصادي والقانوني للمحاكمة.

- المساعدة في طمأنة المتهم بعدالة المحاكمة من خلال أثر ونفوذ المراقبين.

- إعطاء هيئة الدفاع والمتهم ومؤيديه شعورا بالاهتمام العالمي بمحاكمته.

- التعبـير عن اهتمام المنظمة بعدالة إجراءات المحاكمة دون الحكم المسبق عليها.

وقـد تتطلـب المحاكمات المختلفة تشديدا خاصا على واحد من هذه الأهداف الأربعـة الرئيسية، كما أن هذه الأهداف قد تتعارض مع بعض الظروف، وبالتالى يجـب أن تـتوافر الحرية للمراقبين لاتخاذ قرارات في إدارة بعثة المراقبة حسب متطلبات الموقف.

ويجـب علـى المراقـب أن ينضـبط ذاتـيا ويلتزم بالجدية والهدوء والحياد والاستقلالية والاهتمام الإنساني مع الوضع في الاعتبار حساسية المحاكمات.

ثانيا: اختيار المحاكمات

يجب أن يتم اختيار المحاكمات التى ينبغى مراقبتها فى ضوء الأهداف السابقة والأهمـية الحقوقية والسياسية للمحاكمة والاهتمام الإعلامى بها، واحتمال استخدام قوانين غير عادلة فيها، إلى جانب الأهمية السياسية والثقافية للمتهم.

ثالثا: اختيار مراقبي المحاكمة

تتضمن العناصر الأساسية التي يجب وضعها في الاعتبار عند اختيار مراقبي المحاكمة:

- مكانة الفرد وشهرته وسمعته بالحياد.

- معرفته بالنظام القانوني التي تتم المحاكمة في إطاره.
- معرفته باللغة التي سوف تستخدم في المحاكمة.
- استعداده للحضور عند الإخطار.
- خبرته السابقة في مراقبة المحاكمات.
- معرفته بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

تنظيم الزيارات الميدانية أو البعثات إلى الموقع بهدف تقصي الحقائق

بالإضـــافة إلى جمع المعلومات بشكل يومى التى يقوم بها الباحثون أو مسئولو جمع البيانات فى العمل الميدانى، يمكن تنظيم بعثات أو زيارات خاصة إلى منطقة معيـــنة للقيام بعمليات التحقيق أو تقصى الحقائق. وغالبا ما يساهم عدد من الممثلين لمخـــتلف الجماعات المعنية بانتهاكات، أو مواقف معينة فى هذه الزيارات، وهى عمومـــا تـــربط بيـــن جمـــع المعلومات من الضحايا والشهود والتقارير المنشورة والبحوث والمستندات الأخرى الخ.

ويمكـــن تقســـيم بعـــثات تقصى الحقائق بشكل عام إلى بعثات محلية، وبعثات قومـــية، وبعـــثات دولية، حسب تشكيل عضويتها. كما يمكن تقسيمها إلى بعثات رفـــيعة المســـتوى، أو ذات مســـتوى منخفض. والبعثات رفيعة المستوى غالبا ما تحـــوز اهـــتماما إعلامـــيا كبـــيرا، ويلتقى أعضاؤها عادة مع السلطات الحكومية المهمـــة، أمـــا فـــى البعثات منخفضة المستوى فيقوم أعضاء مهرة بالتحقيق دون دعاية. وجميعها تتم فى الحالات التى تمنع فيها السلطات دخول المنطقة، وغالبا ما تكون خطوة تمهيدية لتنظيم بعثة رفيعة المستوى.

وإرســـال بعـــثة تقصـــى الحقـــائق يحتاج إلى تخطيط وإعداد مسبق، وبعض العناصـــر المتضـــمنة فـــى إرســـال مراقبى المحاكمة يمكن أيضا أن تستخدم فى التخطـــيط والإعـــداد لبعثة تقصى الحقائق. وفيما يلي بعض النقاط الإضافية التي تحتاج الأخذ في الاعتبار عند تنظيم أية بعثة:

ما قبل البعثة:

(أ) مقارنة مزايا وعيوب الزيارة الميدانية:

ينبغى على المنظمات المشاركة فى تقصى الحقائق أن توازن بعناية بين مزايا وعــيوب الزيارة الميدانية من أجل جمع المعلومات. ويعتمد نجاح التحقيق الميدانى علـــى دخول المنطقة، وحرية مقابلة الضحايا، أو الشهود دون أية تداخلات. وقد لا تـــتوافر هذه الحرية دائما، فغالبا ما تقوم الحكومة بإخفاء السجناء وتحاصر الشهود وتمـــنع زيـــارة الســـجن، أو تمنع التوصل إلى معلومات دقيقة خلال فترة الزيارة القصيرة بالضرورة. ولذا ففى بعض الحالات قد تكون التحقيقات الميدانية أقل نفعا مـــن جمع المعلومات على مدى زمني أطول خارج المنطقة التي شهدت انتهاكات حقوق الإنسان.

وقـــد تكون لمنظمات حقوق الإنسان المحلية ميزة أفضل فى جمع المعلومات علـــى مدى زمنى أطول دون جذب انتباه كبير بدلا من تنظيم بعثات للموقع، حيث قـــد يتعرض للانتقام من جانب الحكومة. ومن ناحية أخرى هناك ميزة فى إرسال بعـــثات ميدانـــية تتمثل فى أنها تسهل الحصول على معلومات من الدرجة الأولى ومن الضحايا أنفسهم أو من أقاربهم أو من شهود العيان. كما أنها تساعد أيضا فى جمـــع أدلـــة مادية مثل الرصاص أو الملابس إلى جانب الحصول على صور أو رسم تخطيطى للموقع قيد التحقيق. وعلاوة على ذلك قد يساعد إرسال بعثة لتقصى الحقـــائق فـــى التعبـــئة للتضـــامن مع الضحايا، كما أنه قد يقنع الحكومة بأن تتخذ الإجـــراءات اللازمـــة للـــتعامل مع بعض الادعاءات ردا على نتائج بعثات جيدة التنظيم.

(ب) تحديد المهمة والقواعد اللازم اتباعها

ينبغـــى أن يكـــون لكـــل البعـــثات مرجعية واضحة، كما يجب أن تحدد هذه المرجعـــية نـــوع الانتهاكات التى يجب التحقيق فيها والمنطقة الجغرافية التى يجب تغطيـــتها، والظـــروف المحيطة اللازمة دراستها، وهذه المرجعية ينبغى أن تطرح هدفـــا معقـــولا وواضحا لعملية تقصى الحقائق. ومن أجل التأكد من تغطية البعثة لجمـــيع الجوانـــب قد يكون مفيدا أن تتضمن عبارة مثل: "دراسة كل قضايا حقوق الإنسان الأخرى ذات الشأن". وينبغى ألا تطرح هذه المرجعية- ولو من بعيد- أية أحكام مسبقة أو تحيزا. كما أن المرجعية ينبغى أن تورد المعايير الوطنية والدولية التـــى ســـوف يتم تطبيقها فى تقييم نتائج البعثة. وقد لا يكون ملائما نشر المرجعية فـــى وســـائل الإعـــلام مسبقا؛ لتجنب مظاهر مؤيدة أو معارضة لوصول البعثة. وتحديـــد المرجعية مسبقا يساعد على تخفيف الخلافات بين أفراد البعثة فيما يتعلق بنطاق التحقيق، كما أنه يقلل الحد الأدنى من جمع المعلومات غير الضرورية.

(ج) اختيار أفراد البعثة وتزويدهم بالمعلومات

ينبغـــي على رعاة البعثة أن يتخيروا أعضاءها بعناية، وفقا لعدد من الجوانب التـــي يجـــب وضـــعها فى الاعتبار عند اختيارهم، منها: الأعضاء. كيف سيلتقى الجمهور بالموفدين، وتأثير وجودهم على البعثة، وسمعتهم، وحيادهم، وخبرتهم فى مجال حقوق الإنسان، ومعرفتهم بالنظام السياسي القانوني في المنطقة قيد التحقيق، فضلا عن درجة إجادتهم للغتها.

وكلمـــا أمكـــن ينبغـــي الاتصـــال بأعضاء البعثة كثيرا قبل الزيارة وتزويدهم بالمعلومـــات الملائمة، مثل التقارير الصحفية أو السابق صدورها حول القضية قيد التحقـــيق، وغـــيرها من المعلومات التى تقدم خلفية تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية عن المنطقة التي سوف تتم زيارتها.

كما يجب أيضا تزويد الوفد بمعلومات عن الأمن والمشكلات الأخرى التى قد يواجههـــا أثـــناء البعثة والاحتياطات التي يجب أن يراعى اتخاذها في مواجهة هذه المشكلات.

(د) إنهاء الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الدليل

المـــنظمة التى تتكفل بالبعثة عليها أن تقدم الخطوط الإرشادية للبعثة من أجل ضمان صحة الأدلة التى سيتم الحصول عليها، وتشمل الإرشادات المتعلقة بالأسئلة الدقيقة التي يجب إلقاؤها على الشهود، فضلا عن التأكد من الأدلة وعبء الإثبات.

الترتيبات الإدارية

رعـاة البعـثة عليهم إخطار الضحايا أو الشهود بزيارة البعثة وكذلك إخطار السـلطات المحلية حين يكون مناسبا إخطارها، ووضع جدول اجتماعات مع الوفد. كمـا ينبغـى أن تعد الترتيبات لانتقال الوفد خلال إقامته ولا يمنع ذلك من أن فى بعـض الحـالات يقـوم أعضاء البعثة بعمل الترتيبات اللازمة لانتقالهم وإقامتهم بأنفسهم.

وعـند الضرورة ينبغى على المنظمة التى تتكفل بالبعثة أن تحدد مترجما كفؤا وأن تـتخذ إجـراءات إرساله لمعاونة البعثة. كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصـول على التأشيرات فى حالة مشاركة الأجانب فى البعثة. ومن أجل دخول الـبلاد، وحسب الظروف، ينبغى على المنظمة أن تقرر الإعلان عن الزيارة عند طلـب التأشـيرة مـن عدمه. ويجب الموازنة بين عيوب ومزايا عدم الإعلان عن الهدف الحقيقي للبعثة بعناية قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن.

كما ينبغى على رعاة البعثة توفير المبالغ الكافية لتنظيمها ويجب إخطار الوفد مقدمـا إذا كان لزاما عليهم تحمل بعض النفقات الخاصة ببعثتهم ومدة البعثة تعتمد على هدف ونطاق التحقيقات.

مقابلة الوفد

إذا كـان عـدد أعضـاء البعـثة كبيرا، فمن الضرورى أن يعقد لقاء بين كل أعضائه قبل الزيارة، وذلك من أجل مناقشة المرجعيات الخاصة بالبعثة، وتوضيح الغرض منها. وقد تكون الصعوبة العملية في عقد مثل هذا الاجتماع أحد المعوقات التي تلازم بعثة تتكون من مجموعة كبيرة.

إذ أنـه فـى حـال وفد كبير ينبغى تحديد مختلف مهام البعثة وتوزيعها على الأعضاء، مثلا يمكن تكليف أعضاء معينين لتنسيق عمل البعثة وآخرين بالتفاوض مـع السلطات وغيرهم بالتعامل مع الصحف. كما يمكن أيضا تقسيم المهام حسب خبرة مختلف الأعضاء، مثلا يقوم الطبيب بمقابلة ضحايا التعذيب والطبيب النفسي يمكنه التعامل مع الضحايا من الأطفال.

ينبغـى علـى الوفد أثناء الزيارة وكلما أمكن أن يجتمع يوميا لتخطيط وتقييم مدى التقدم الذي تحقق. مع ضرورة الاحتفاظ بملف دقيق عن نشاطه أثناء البعثة،

متضـــمنا تـــاريخ ووقت ومكان عقد اللقاء والأشخاص الذين تمت مقابلتهم. وينبغى بـــذل الجهـــود لضمان عدم وقوع هذا الملف في أيدي السلطات لتجنب أي أعمال انتقامية ضد أولئك الذين اجتمعوا مع الوفد.

ولا ينبغـــى الإدلاء بتصريحات عامة حول نتائج البعثة خلال عملها، غير أنه فـــى بعض الحالات قد يتطلب الأمر تصريحا عاما فى البداية يتعلق بتوضيح هدف البعـــثة، وفـــى نهاية أعمال البعثة من أجل إعلان النتائج وما سوف تقوم به البعثة من خطوات تالية.

بعد الزيارة:

ينبغـــى علـــى أعضـــاء البعـــثة إجراء تقييم شامل عن البعثة وإعداد نموذج تخطيطـــى للـــتقرير الـــذى يحتاج إلى تحديد المسئوليات بوضوح من أجل إعداده ووضـــع مـــدى زمنى لإنجازه. أما تنظيم مؤتمرات صحفية أو أي حدث إعلامي حول نتائج البعثة فيكون عند الضرورة.

الفصل السادس

كتابة وتوزيع التقارير

جمــيع الجهود التى توجه إلى تنظيم بعثة تقصى الحقائق تفقد معناها إن لم يتم إعــداد تقاريــر حول نتائجها ونشر هذه التقارير. وبالمثل، إذا أعد التقرير بطريقة ســيئة، فــإن ذلك يقوض الهدف الذى من أجله تم تنظيم بعثة تقصى الحقائق. ومن هنا يجب على واضع التقرير أن يتجنب استخدام الخطابة والرطانة اللغوية واكتب تقريــرا واضــحا قدر الإمكان؛ لأن خطأ واحدا أو مبالغة أسلوبية واحدة قد تجعل التقرير بلا فائدة.

وينبغي أن يلقي تقرير تقصي الحقائق الضوء علي ما يلي:

(أ) المرجعية التي تستند إليها الهيئة التي تقوم بتقصي الحقائق.

(ب) هويــة أعضاء الهيئة، وقد تتبع بعض المنظمات سياسة عدم الكشف عن هوية أعضاء بعثة تقصي الحقائق.

(ج) تقديــم وعــرض المادة التى اعتمد عليها التقرير، ويشمل هوية الشهود بالدرجة التي لا تعرض أمانهم وسلامتهم للخطر.

(د) أى تصريحات تقدمها الحكومة محل المساءلة، أو المحاولات التي تمت للحصول علي تصريحات حكومية.

(هـ) عرض للظروف التى أحاطت باللقاء التى تكون قد حدثت أثناء جريان التحقــيقات، مــثل هويــة من أجروا هذا اللقاء، وما إذا كانت قد تمت فى حضور مســئولين من الحكومة، أو تم إجراء قسم أو إقرارات، وما إذا أمكن توجيه الأسئلة الكافية، ومدة اللقاء وما إذا كانت اللقاءات سرية أو علنية، وهل تم تعرض الشهود للملاحظة أو التهديد خلال المقابلة، وما هي الإجراءات التي اتخذت لحماية الشهود إن وجدت.

(و) عــرض لأى زيــارات ميدانــية تــم القيام بها، ويشمل العرض قائمة بالمشــاركين، ووصــف للأماكــن التــى تمت زيارتها، وعرضا للاتصالات التي أجريت مع مسئولين من الحكومة وشرح للتسهيلات التي وفرتها الحكومة للبعثة.

(ز) هـل قـررت بعـثة تقصي الحقائق تجاوز أدلة معينة أم لا أثناء إعداد تقريرها؟

(ح) ذكر المنهج الذى تم استخدامه للتأكد من صدق الأدلة، ويشمل أي جهود بذلت للتحقق من أقوال الشهود، استخدم الأدلة المباشرة.. الخ.

(ط) تحديد المبادئ القانونية الدولية أو المحلية التي تم تطبيقها على الوقائع.

(ى) الفصـل الواضـح بين النتائج القائمة على الوقائع وبين أية توصيات قد ترغب منظمة حقوق الإنسان في توجيهها.

(ك) بيان الجهود التى بذلت أو التى سوف تبذل للحصول علي رد الحكومة علي التقرير، إن وجد، أو عرض للرد إذا تم الحصول عليه فعلا.

- **تعليق الحكومة علي التقرير :**

تتـبع بعـض منظمات حقوق الإنسان الدولية أسلوب منح الفرصة للحكومات المعنـية فـى أن تعلـق علـى تقرير بعثة تقصى الحقائق قبل نشره. غير أن هذه المـنظمات لا تلـزم نفسـها بعدم نشر التقرير قبل الحصول على تعليق الحكومة المعنية. ومن ناحية أخرى، عادة ما تنشر منظمات حقوق الإنسان المحلية تقريرها دون أن تمـنح الحكومة فرصة التعليق عليها. وهذا الأسلوب ينجم عن الخوف من أن تقـوم الحكومـة بالتغطية على عملياتها فى حالة منحها نسخة من التقرير قبل نسخه. وقد يؤدى إلى الانتقام من منظمات حقوق الإنسان ومن الشهود. ومع ذلك، ينبغى على المنظمات المحلية التى تتبع هذا الأسلوب أن تتعامل بعقل مفتوح وتقر بأية تفسيرات أو إيضاحات قد تقوم بها الحكومة لاحقا على تقرير منظمة ما. فذلك يزيد من مصداقية وكفاءة المنظمات المحلية في التعامل مع حكوماتها.

- **توزيع التقارير:**

يعـتمد نجـاح توزيع تقارير تقصى الحقائق على قوة علاقات منظمة حقوق الإنسـان المعنـية بمخـتلف وسـائل الإعلام، إلى جانب قدرتها على خلق شبكة اتصـالات مع منظمات وجماعات أخري غير حكومية. وهناك عدة خطوات مهمة لنجاح توزيع التقارير، وهي:

ا) إدارة الحملات:

يـنبغي على المنظـمات التي تهتم بتقصي الحقائق أن تطـور استراتيجيات

مناســـبة من أجل نشر وتوزيع تقارير بعثاتها أو مطبوعاتها الأخرى. وعلى سبيل المـــثال، فـــي بعـــض الحالات قد لا يؤدي تقرير لإحدى منظمات حقوق الإنسان المحلـــية إلـــى جذب الانتباه رغم خطورة النتائج التى يتضمنها. ففى هذه الحالة، ينبغـــى علـــى المـــنظمة المعنية أن تبحث عن منظمات أخرى لتنظيم حملة مناسبة لنشـــر وتوزيع التقرير، إذا لم تكن لديها طريقة أخرى لنشر تقريرها وما توصلت إلـــيه مـــن نتائج. إحدى هذه الاستراتيجيات عقد اجتماع لشخصيات عامة، بحيث ترســـل المـــنظمة تقريـــرها إلـــيهم، متضمنا- عند الضرورة- أقوال الشهود حتى تســـتطيع هذه الشخصيات تقسيم المعلومات المقدمة إليها والإدلاء بتصريحات حول نـــتائجها. وقـــد اســـتخدمت بعض منظمات حقوق الإنسان فى الهند هذا الأسلوب بـــنجاح ووصفت هذه العملية بمصطلح "المحكومة". وقد تم استخدام "محكمة" (ليس بالمعـــنى القانونـــى) تقصـــى الحقائق فى الهند للتعامل مع الصراعات الاجتماعية وأحداث الشغب التى تجرى على نطاق واسع ويسقط فيها آلاف الضحايا. فى هذه الحالة، قد يكون من العبث أن تنشر منظمات حقوق الإنسان تقارير عديدة دون أى تنســـيق. وبديـــل ذلك، هو أن تتم إقامة محكمة مستقلة تتشكل من شخصيات عامة لتدلـــى المعلومـــات التى تم التوصل إليها من قبل مختلف المنظمات لتحقيقها ونشر تقرير واحد يعتمد علي هذه المعلومات.

وأســـلوب تشـــكيل محـــاكم من شخصيات عامة ومستقلة للتحقيق فى التقارير والإدلاء بتصريحات بشأنها، بعد إعدادها من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية، ســـوف يـــزيد من انتشار التقرير والتأييد لقضيته. وقد يوفر ذلك الحماية للمنظمات المعنية من انتقام الحكومة.

ب) إرشادات لكفاءة استخدام وسائل الإعلام:

علـــى مـــنظمات حقـــوق الإنسان المحلية أن تعد الخطط اللازمة للتفاعل مع وسائل الإعلام واستخدامها من أجل توزيع تقاريرها ومطبوعاتها الأخرى.

والتوقيت هنا شديد الأهمية. إذ ينبغى استخدام توقيتات مناسبة مثل مرور سنة علـــى الحكومـــة أو أحـــداث أخري مماثلة لإصدار التقارير أو الإشارة إلي قضايا حقوق الإنسان.

ولا ينصـــح بـــالدعوة إلى مؤتمرات صحفية بصورة متكررة من أجل النشر والإعـــلان عن التقارير. فيجب أن تحدد المنظمة مسبقا إذا ما كان لديها معلومات مهمة ذات قيمة إخبارية من الوجهة الإعلامية.

وينبغي أن تأخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تنظيم مؤتمر صحفي:

قـد تكـون المؤتمرات الصحفية حدثا شديد الحساسية بالنسبة لمنظمات حقوق الإنســان، ولكنها فى الوقت ذاته تمثل بالنسبة للصحفيين عملا روتينيا. فالمنظمات تنشغل كثيرا بإعداد هذه المؤتمرات، ولا ينبغي أن تستمر في تلك المؤتمرات التي تضيع وقتها.

- ♦ بداية ونهاية المؤتمر في الوقت المحدد.
- ♦ تجهيز المادة المكتوبة.
- ♦ لا تدع المتحدثين يسردون أو يقرءون أو يكررون المادة المكتوبة.

♦ تخــير المتحدثين بعناية تعتمد على مدى كفاءتهم فى تحقيق الهدف المنشود من المؤتمر الصحفي، لا علي أساس مدى رغبتهم في الحديث.

♦ يجب أن تكون الكلمة قصيرة، وتترك فرصة كافية للأسئلة.

♦ لا يوجـد لدى كل منظمات حقوق الإنسان قنوات مماثلة للاتصال بوسائل الإعــلام، وقـد يستغرق الأمر بعض الوقت لبناء مصداقية لعملها وقنوات اتصال مع وسائل الإعلام.

♦ حــاول أن تشرك أقارب الضحايا ومنظماتهم فى نشر المعلومات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، وهذه المجموعات توفر أخبارا مهمة وذات قيمة إعلامية.

♦ عليك بفهم وسائل الإعلام: كيف تعمل وماذا تريد. وكن واعيا بما قد يؤدى إلــيه أحيانا توزيع ونشر المعلومات من خلال وسائل الإعلام من تشويه للحقائق أو إثارة.

♦ لا توجـد صــيغة جامدة لتوزيع ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان بكفــاءة، لكــن الكثير منها يعتمد على عامل المصداقية، ولا يوجد طريق مختصر لبــناء هــذه المصداقية. وفى هذا الشأن، من الضروري لمنظمة حقوق الإنسان أن تكون سمعة قائمة علي الدقة في العمل.

الفصل السابع

التـــــوثـــيق

أدوات التسجيل

١ – أهمية أدوات التسجيل:

إن "التوثـيق" هـو عملـية التسجيل المنظم للمعلومات التى يتم جمعها أثناء إجـراء تحقيق أو تقصى للحقائق. وهناك هدف آخر للتوثيق هو تنظيم المعلومات التـى تم جمعها من أجل سهولة استرجاعها ونشرها عند الضرورة. ويبدأ التوثيق أثـناء النشـاط الفعلى فى تقصى الحقائق وخلال اللقاءات يتم تسجيل الوقائع فعليا بطـريقة أو بأخـرى، حـتى أنه يمكن الاحتفاظ بالوقائع فى الذاكرة ثم تدوينها، أو كتابـتها مباشـرة، أو تسجيلها على شرائط كاسيت أو فيديو. وواضح أن استخدام الذاكـرة الشخصية هو أقل هذه الطرق من ناحية الكفاءة، لأنه لا يضمن قدرة فرد تقصي الحقائق علي استرجاع جميع المعلومات التي ذكرها الشهود.

وقـد تـم تطويـر أدوات التسـجيل ليستخدمها من يتعاملون مع البيانات أو المعلومـات مـن أجـل ضمان الاتساق فى جمع ونشر المعلومات. ومن المقاطع التالية تتضح كيفية تم تطوير واستخدام أدوات التسجيل.

٢ – تحديد نطاق المعلومات الواجب توثيقها:

لا يمكـن اسـتخدام أدوات لتسـجيل المعلومات بكفاءة إن لم يتم تحديد نطاق المعلومـات التـى يجـب الحصول عليها مقدما. ففى مجال حقوق الإنسان، ينبغى الـتحديد الواضـح لأى من أنواع الانتهاكات التى يتم توثيقها حتى يمكن استخدام أدوات التسـجيل بكفـاءة. ويعتمد نطاق الانتهاكات التى يجب توثيقها على الوضع السـائد فـى بلـد ما أو منطقة ما. فمثلا (إغلاق المنازل) بالشمع الأحمر هو أحد الانـتهاكات الخاصـة بالأراضى المحتلة، وعادة ما تقوم منظمات حقوق الإنسان المحلـية بتوثـيق الوقائع. ومن الواضح أن أدوات التسجيل المستخدمة، خاصة فى الأراضـى المحـتلة لا يمكـن استخدامها بنفس الطريقة من قبل منظمات فى بلاد أخـرى لا توجـد بهـا ظاهرة "إغلاق المنازل بالشمع الأحمر " وما يرتبط به من انـتهاكات. وبالتالـى، من الضرورى أن تحدد المنظمة المحلية أهدافها وأنشطتها علي أساس الوضع المحلي والظروف الخاصة به .

٣ – استخدام قاموس المصطلحات المنضبط:

وحـــيازة قائمـــة بـــأنواع الانتهاكات الواجب توثيقها قد يكون ذا أهمية كبرى. فمـــثلا، قد ترغب المنظمة فى قصر عمليات الرصد على انتهاكات معينة، أو مثل القـــتل خـــارج القانون والقتل التعسفى، القبض بلا سبب قانونى والتعذيب وحالات الاخـــتفاء. وبمجـــرد تحديد أنواع الانتهاكات، ينبغى أن يحدد نطاق كل مصطلح. والقائمة التى تنتج عن هذا التحديد تسمى "قاموس المصطلحات المنضبط". وعادة، يوجد جزءان فى قائمة "المصطلحات المنضبطة": المصطلحات، وملاحظات تفسر نطاقها. وهي الملاحظات التي تحدد متي يجب استخدام هذا المصطلح.

وعلـــى سبيل المثال يوجد فرق كبير بين "القتل خارج القانون" و"الموت نتيجة للتعذيـــب". فالأول دائما ما يحدث بنية القتل، بينما قد لا تتوافر نية القتل في الحالة الثانية.

وقائمـــة أنـــواع الانـــتهاكات ينبغى أن تكون شاملة بقدر الإمكان. والتعريف الجـــامع المانع، بمعنى أن نطاق كل مصطلح لا ينبغى أن يطغى على الآخر، يجب مراعاته. ويكون ذلك ضروريا خاصة عندما يتم إعداد إحصائيات. فمثلا، لا يمكن تصنيف حالة ما كحالة تعذيب وفى الوقت نفسه تصنف تحت بند العقوبات القاسية الحاطة بالكرامة الإنسانية. ويتم علاوة على ذلك إعداد "قاموس المصطلحات" عبر اســـتخدام أفضـــل مصـــطلح إذا تساوى ومصطلحان فى المعنى. مثال على ذلك، تطبـــيق عقوبة الإعدام، والإعدام القانونى، وهما مصطلحان متساويان فى المعنى، وعلـــى المـــرء أن يخـــتار المصـــطلح الذى يفضل استخدامه. كما يجب أن يكون المصـــطلح مختصـــرا، ويعكس المعنى كاملا_ أن يكون جامعا. وتعد هذه القائمة، لـــيس فقـــط لحـــالات الانتهاكات، وإنما أيضا لكل أنواع المعلومات الأخرى مثل الاحتلال، والدين، والحالة المدنية.. الخ.

وفـــيما يلـــى نموذج لقاموس المصطلحات، وهو قائمة بأنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي سجلتها منظمة T F D P الفلبينية *

Task force Detainees Of The Philippines (*)*

المصطلحات الخاصة بمنظمة T F D P

أ) القبض والاعتقال:

يعـــرف "القـــبض" بأنـــه "قـــيام ســـلطة الدولة بوضع شخص رهن الاحتجاز لاســـتجوابه حول جريمة معينة". وفى حالة قيام السلطات بأخذ شخص ما لا يكون المقصـــود من ذلك استجوابه حول جريمة ما، لا يعتبر الفعل قبضا، ويستخدم بدلا مـــنه "الملاحقـــة". ومـــثال ذلك الشخص الذى يتم إجباره على العمل كمرشد لدى العســـكريين. أمـــا إذا دعـــى شخص ما للاستجواب وتم احتجازه بعد ذلك، يتحول الفعل هنا إلى فعل القبض.

ب) التعذيب:

يعـــرف "التعذيـــب" بأنه "أى فعل يؤدى عمدا إلى إحداث ألم أو معاناة شديدة بدنـــية أو نفســـية ويقـــوم بـــه أو يشرف عليه أو يحرض عليه موظف عام بهدف الحصـــول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعترافات، أو عقابه على فعل أتـــاه، أو بســـبب الاشـــتباه فـــى ارتكاب جريمة ما، أو بقصد تخويفه هو نفسه أو تخويـــف شـــخص آخـــر. ولا يشمل التعذيب الألم والمعاناة الناتجة عن العقوبات القانونـــية التى تتفق والقواعد المستقرة لمعاملة السجناء". وحتى يمكن اعتبار سلوك معيـــن نوعا من التعذيب، يجب أن يكون الشخص محتجزا. أو سجينا، وأن يكون إيلامه بقصد الأغراض السابق ذكرها، بخلاف ذلك تعتبر الحالة اعتداء جسديا (في حالة الإيلام البدني) أو ملاحقة وتحرش (في حالة الإيلام المعنوي).

جـــ) الاختفاء:

يعـــرف "الاختفاء" بأنه "اختطاف شخص ما، مع وجود أسباب منطقية للاعتقاد بـــأن الشخص المذكور قد تم اختطافه من قبل السلطات أو بإشارة منها، مع إنكار الأخيرة أن هذا الشخص محتجز لديها".

د) القتل خارج القانون:

يعرف "القتل خارج القانون" بأنه "قتل أحد المشتبه فى ارتكابهم جريمة ما من قبل أجهزة الدولة دون اتخاذ الإجـــراءات القانونية الدنيا تجـــاهه". ولا يشمل ذلك

المــوت أثناء المعركة، إلا فى حالة أن يكون المتهم جرح جرحا خطيرا لا يستطيع معه الهرب أو استكمال المعركة قبل قتله. ولابد أن يكون القتل مع سبق الإصرار، وإلا وجب استخدام اصطلاح آخر في تصنيفه.

هـ) الموت نتيجة التعذيب والمعاملة القاسية والحالات الناتجة عنه:

حــتى يمكن استخدام هذا التصنيف، ينبغى أن ينتج الموت عن التعذيب الشديد أو الحالات المترتبة عليه (مثل السكتة القلبية أثناء التعذيب). ويعتبر القتل هنا دون سبق إصرار، حيث إن النية الأصلية كانت التعذيب لا قتل الضحية.

و) قتل بدون سبق الإصرار:

وهــذا التصــنيف يتعلق بأشكال أخرى من القتل لا يتوافر فيها سبق الإصرار بالإضافة إلى التعذيب الذى يفضى إلى الموت والحالات المترتبة عليه. ومثال ذلك عــندما يطلق الرصاص على سجين يحاول الهرب بهدف إعاقته وليس بهدف قتله، ثــم يمــوت بعــد ذلك. ومثال آخر هو الموت أثناء إطلاق النار بطريقة عشوائية بهدف الترويع. هذا النوع من القتل لا يمكن مساواته بقتل مع سبق الإصرار.

ز) الاعتداء الجسدي:

يعــرف الاعتداء الجسدى بأنه "فعل يؤدى إلى إحداث إصابة جسدية لشخص آخــر"، ويشــمل ذلك أنواع كثيرة من الأفعال مثل الضرب بالعصى، أو الضرب بكعــوب البــنادق، والركل.. الخ ويستخدم هذا التعريف خاصة إن لم تكن الضحية قيد الاحتجاز.

حـ) الترويع:

ويعــرف الــترويع بأنــه "استخدام كلمات أو تلميحات أو أفعال بقصد ترهيب شــخص أو مجموعــة مــن الأشخاص مثل: التهديد، والإهانة اللفظية، والتجسس والمراقــبة.. الــخ ". ويســتخدم هــذا التعبير بشكل خاص إن لم تكن الضحية قيد احتجاز.

٤- طرق التدوين:

أ) النص العادي:

هو تنظيم استــرسالي، وغير منسق، للبيــانات باستخدام جمل وفقرات، مثل

التقارير الإخبارية. ويعد البيان الصحفي مثالا جيدا على النص العادي.

وعديــد مــن منظمات حقوق الإنسان تعد تقارير بالوقائع Fact Sheets، وهي تقارير بالنص العادي، بعد كل نشاط لتقصي الحقائق.

وفي الشكل ٧,٢ نموذج لأحد تقارير الوقائع Fac Sheets لوصف حادثة:

شكل ٧,٢ : رقم Fact Sheets : تقارير واقعة T F D P

٩٠ Cal ٠٠١

القبض الجماعي علي جارسا وآخرين :

قامــت مجموعـــة مــن رجــال الشرطة، ينتمون إلى شرطة مدينة كالوكان، بالقبض على خمسة نقابيين عقب اقتحامهم لمنزل بدرو جارسا، رئيس نقابة العمال بشــركة خــط أتوبيس الوادي، فى ٧ يناير ١٩٩٠. وكان جارسيا البالغ من العمر ٣٠ عاما يحضر اجتماعا مكونا من أربعة من زملائه النقابيين فى منزله ــ الكائن ٣٤ شــارع بــيجلا نجليكو، بحى كنسولاسيون فى مدينة كالوكان، عندما اقتحمت الشــرطة المــنزل مدججـــة بالسلاح حوالى الحادية عشرة صباحا، وقبضت على الجمــيع دون إبــراز إذن النيابة. وبالإضافة إلى جارسيا قبضت الشرطة على كل مــن: خوان منويل ٢٦ سنة، فكتور جونزالس ٢٣ سنة، فاليرو بانجكال ٢٢ سنة، مــاريو جاليســيا ٣١ سنة. وكان على رأس القوة ملازم يدعى دميان، وقد وصلت القــوة المصاحبة له فى سيارتى شرطة وسيارة ميكروباص "فورد فيرا"، وقد كان بيــن قــوات الشــرطة كل من المفتش اجناسيو والمفتش ماوى. وقد ذكرت بائعة ســجائر متجولة- طلبت عدم ذكر اسمها- أنها رأت وتحققت من وجود لورانزو المــاريو داخــل إحدى السيارتين، والماريو معروف بين سكان الحى بانتمائه إلى جــبهة مكافحــة الشيوعيين فى المنطقة. وقد تم تفتيش منزل جارسا دون إذن من النــيابة، كما ذكرت زوجته التى أضافت أن القوة المداهمة استولت أيضا على مبلغ قيمــته ألف بيزو. وبعدها تم اقتياد جارسا وزملائه بالقوة إلى السيارة الفورد فيرا بعــد عصــب أعينهم، ثم انطلقت السيارات الثلاث مباشرة إلي مبني شرطة مدينة كالوكان.

وقــد اتجهــت ويلما جارسا ٢٨ سنة زوجة جارسا- بصحبة زوجتى كل من مــانويل وبانجكال إلى مبنى الشرطة وفى الظهيرة حيث تمكن من رؤية أزواجهن. وأبلغهــن جارســا بتعرضـــهم للتعذيــب علي أيدي رجال الشرطة، بقيادة الملازم

دمـــيان، تمثل فى الضرب باللكمات والركل فى أجزاء مختلفة من الجسم- وقد تم الإفراج عن مانويل وبانجكال في نفس اليوم حوالي الخامسة مساء.

وحـــتى ١٥ يناير ١٩٩٠، اختفى كل من جونزالس وجاليسيا، ولم نتمكن من معرفة مكان احتجازهما وقد ذهب أقاربهما إلى معسكرات الجيش المختلفة وأماكن الاحـــتجاز وأقســـام الشرطة، ولم يتمكنوا من العثور على أى منهما. وخلال آخر محاولـــة للســـؤال عنهما فى معسكر وحدات الأمن الإقليمية فى ١٤ يناير، قام أحد الجـــنود بدفـــع إديـــثا زوجة جونزالس، وبسفالة قال إنها تستحق ذلك لأنها؛ شديدة التطفل .

فى نفس الوقت، لا يزال جارسا رهن الاعتقال فى معتقل دمينة كالوكال حتى ١٥ يـــناير وقد وجهت إليه تهمة "خرق قانون رقم ١٧٠٠ Ra" أمام محكمة مدينة كالوكال في ١٤ يناير الماضي بعد تحقيق أجراه فيسكال نويل نازارينو.

إعداد: ١٥ يناير ١٩٩٠

ب) نماذج ثابتة:

يمكن تقسيم المعلومات إلى جزئيات أقل. مثلا، المعلومات الخاصة بأي شاهد يمكن تقسيمها إلي: الاسم، السن، الديانة، الوظيفة.. الخ.

وكـــل مـــن هذه البيانات يطلق عليها "خانة ". والنموذج الثابت هو سجل فارغ ترتب فيه الخانات بطريقة محددة سلفا.

ويســـتخدم "الـــنموذج" فـــي الحالات التى تحدث بشكل متكرر، وعندما تكون الأحـــداث محـــددة وممـــيزة - أي يمكـــن تحديد بدايتها ونهايتها. هكذا، عادة ما تســـتخدم الـــنماذج فى الانتهاكات التي يتم الإبلاغ عنها، مثل: القتل خارج القانون، والقبض، وحالات الاختفاء، الخ.

يمكـــن اســـتخدام الـــنماذج أثناء عملية تقصى الحقائق نفسها، وفى هذه الحالة تسمي "نماذج استبيان"، أو إدخال بيانات لتخزين المعلومات في قاعدة بيانات.

في الشكل ٧,٣ مثال لنموذج استخدمته T F D P بعينة من البيانات.

ج) نموذج الاستبيان:

عند تلقي الشكاوي، قد تحتاج الشكاوي- من المنظمة إلي استخـــدام نموذج

اســتبيان. وهى نماذج تستخدم فى موقع الأحداث لتدوين البيانات التى تم الحصول علــيها. ويمكن لنموذج استبيان بسيط، ولكنه دقيق، أن يتم صياغته فى شكل تقرير باســتخدام أســئلة، مثل: ماذا، أين، متى يتم، من، كيف. وهناك أشكال أخري من أنواع الاستبيان الأكثر ترتيبا تستخدم بجانب جداول المقابلات.

٥- تصميم النماذج:

فــى تصميم النماذج يتم تحليل العناصر المختلفة التى تشكل أية حالة. والحالة هــى حادث واحد من حوادث الانتهاكات. وعناصرها الأساسية هى: الحدث (ماذا حــدث)، والضــحية (الفــرد الذي ارتكبت ضده الحادثة)، الجاني (الشخص الذي ارتكب الحادثة).

شكل ٧,٣

نماذج أ ١ (روجع سبتمبر ١٩٩٣)　　　　رقم الوحدة : ١١٠

عنوان الحالة : القبض الجماعي علي جارسا وآخرين

تأكد كانتهاكات لحقوق الإنسان

الحالة : ــــــــــــ الطريقة : ــــــــــــ تاريخ الواقعة : ــــــــــــ

مكان الواقعة: ــ

عدد الضحايا: ــــــــــــ عائلاتهم ــــــــــــ الطبقة الاجتماعية ــــــــــــ

فــي حالــة القتل الجماعي: عدد القتلى: ـــــ عدد الجرحى: ـــــ غير معروف ــــــ

الاسم والطبقة

في حالة تدمير ممتلكات ــــــــ منزل قيمة ما تم سلبه أو تدميره ــــــــــــ

نوع الانتهاكات ــــــــــــــ بسبب ــــــــــــــــــــ

معلومات عن المجموعة ذكور ــــــــ إناث ــــــــ أطفال ــــــــ بالغين

الديانة ــــــــ العرق أو الجنسية ــــــــ الوظيفة الأساسية ــــــــــــ

في حالة القبض الجماعي

بلا ملف ــــ بدون تصريح ــــ انتهاك فج ــــ الإفراج ــــ غير معروف ــــ

في حالة الترحيل

الوحدة ــــــــــــــ مكان الترحيل ــــــــــــــــــــ

العودة ــــــــ مازالوا في مكان الترحيل ــــــــ انتقلوا لموقع جديد غير معروف

انتهاكات أخري لحقوق الإنسان

١ – طريقة الانتهاك ــــــ تاريخ الحدث ــــــ مكان الحدث ــــــ عدد الضحايا

}　　{　　}　　{　　}　　{　　}　　{

رقم الانتهاك ــــــــــــ الملف الأصلي ــــــــــــــــــــ

الجناة :

رقم المجموعة

	اسم المجموعة	العنوان
١ –	ــــــــــ	ــــــــــ
٢ –	ــــــــــ	ــــــــــ

جناة تم التعرف عليهم:

الاسم	رقم المجموعة	دوره في الانتهاك
ـــــ	١	ـــــــــــ
ـــــ	٢	ـــــــــــ
ـــــ	١	ـــــــــــ
ـــــ	٢	ـــــــــــ

المصدر : الاسم : ـــــــــــــــ علاقته بالحدث ـــــــــــــــــــ

العنوان : ـــــــــــــــ السرية نعم ـ لا

المستندات : ـــــــــــــــــــــــــــــــ

التحديث للمعلومات : ـــــــــــــــــــــــــــ

الصور : الوحدة : المنظمة التي تلقت التقرير

مستندات أخري :

تاريخ تلقي الحدث ـــــــــــــــ الشخص متلقي الحدث ـــــــــــــ

من أجري المقابلة ـــــــــــــــ تاريخ المقابلة ـــــــــــــ

ومـــن الناحـــية التقنـــية يطلق على الحدث والضحية والجانى اسم "وحدات" وممكـــن أن تكـــون الوحدة شخص أو شيء أو حدث أو جماعة يمكن النظر إليها ككل في ذاته. وكل وحدة لها ملامحها الخاصة أو خصائصها التي توصف بها.

وهكـــذا ، تشـــمل خصـــائص الضحية (كوحدة): الاسم، السن، النوع، الحالة الاجتماعية والوظيفة.

وتشـــمل خصائص الحدث: ماذا حدث (مثلا: تعذيب، قتل)، والطريقة التى تم بهـــا (مـــثلا: إطـــلاق الرصـــاص، الصعق الكهربائى.. الخ)، ومتى وأين ارتكب الحـــدث، والنـــتائج المترتـــبة عليه (مثلا، عدد القتلى، عدد الجرحى). بينما تشمل خصائص الجاني: الاسم، السن، النوع، الرتبة، والجهة التي ينتمي إليها.

وبالتالـــي، لكل نموذج قائمة بالخصائص تحدد علي أساس المعلومات التي يتم جمعها.

والعناصر الأساسية- الحدث، الضحية، الجـــاني- لا غني عنها في عمـــلية

الرصد. وعادة، ينبغى أن يكون لدى منظمة حقوق الإنسان التى تقوم بالرصد على الأقـل نموذج لرصد "الحدث" (بهدف إدخال البيانات) ونموذج "للضحية"، ونموذج (للجاني).

بالإضـافة إلـى هـذه النماذج الثلاثة هناك عناصر أخرى قد يكون ضروريا وضـعها فـى الاعتبار. مثال ذلك، وحدة "المحاكمة"، فى حالة كون الضحية متهما أمـام المحكمـة. وتشـمل هـذه الخصائص: التهمة، والدائرة التي يحاكم أمامها، ومحامي الدفاع، القاضي، ظروف القضية، الخ.

وهـناك مـثال آخـر عـن عنصـر إضـافى وهو "عائلة الضحية" وتشمل خصائصـها: وعـدد الأطفـال ومصدر الدخل. والمنظمة التى تهتم بتقديم خدمات اجتماعـية يتوجب عليها أن تعرف بيانات تفصيلية عن عائلة الضحية، وعليها أن تحدد الخانات اللازمة لجمع هذه المعلومات.

كمـا يقـع أيضـا على عاتق المنظمة مهمة تحديد الخصائص الملازمة لكل عنصـر تضـمه إلى قائمة بيانات . وعلى سبيل المثال . اسم الأب أحد العناصر الضرورية فى مجتمعات "التاميل"، بينما لون العينين ضرورى جدا فى المجتمعات غـير الآسـيوية. ولذلـك، فالنموذج اللازم للضحية عند منظمة تعمل في "التاميل" يجب أن يشمل "اسم الأب" كأحد العناصر الأساسية.

٦- التأكد من استكمال البيانات:

لا يوجـد معـيار ثابـت باستخدامه يستطيع المرء أن يؤكد أن نموذجا فارغا يحـتوى علـى كـل المعلومات التى ينبغى الحصول عليها فى الوحدات المختلفة، وبشـكل مثالـى. لكـن ينبغى ذكر كل المعلومات التى يمكن الحصول عليها فيما يخـص الضحية، مثلا، بما في ذلك الاسم، الطول، الوزن، تاريخ الميلاد، المستوي التعليمي، الخ.

ولا يمكن الحصول على كل هذه المعلومات فى جميع الحالات، فضلا عن أن أهمـية كـل معلومـة أمر نسبى. وبالتالي، فالأهم أن تضع المنظمة أولويات في المعلومات التي ترغب في جمعها.

والاعتـبار الأساسى فى ذلك هو أهداف عملية التوثيق وتقصى الحقائق، فإذا كانـت المـنظمة تهـدف إلى اتخاذ إجراء قانونى، تكون البيانات المتمثلة فى إذن النـيابة بالقبض، وسلوك الضابط الذي قام بعملية القبض، إلخ، ذات أهمية قصوى.

والمنظمات التي ينصب اهتمامها على جمع البيانات والمعلومات حول حوادث الاختفاء، ينبغى أن تركز اهتمامها عن المعلومات المتعلقة بالضحية مثل العلامات المميزة، وطريقة النطق، والملابس التي يرتديها عند آخر مرة شوهد فيها.. الخ.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغى توجيه أسئلة إضافية عند توثيق الحالة: مثل: هل هناك آخرون تأثروا بنفس الحادث؟ ومن هم؟ ما الانتهاكات الأخرى التى تعرضت لها الضحية؟ "ومن هم المرافقون للجاني الأول ؟ كما يجب ذكر المعلومات المتعلقة بالبيانات الإضافية.

بمجرد تحديد هذه المعلومات، ينبغى أن يكون فرد بعثة تقصى الحقائق منتبها لها باستمرار، ويمكن ترتيبها بطريقة القائمة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، أو عند إعادة هيكلتها علي صورة استبيان.

٧- الجمع بين النماذج:

غالبا فى تقصى الحقائق لحقوق الإنسان، لا تكون عناصر الحالة مرتبة دائما بشكل منتظم؛ أى حدث واحد، ضحية واحدة، وجانى واحد. وفى الأغلب الأعم، لا تكون العلاقات بين عناصر الحالة أى (الحدث، الضحية، الجانى) علاقة فى اتجاه واحد. بكلمات أخرى، قد تكون العلاقة متعددة الاتجاهات. وعلى سبيل المثال، فى حالة المذابح ربما ينتج عن حدث واحد مثل إطلاق الرصاص العديد من الضحايا، كما أن ضحية واحدة قد تتعرض لعديد من الانتهاكات، مثل القبض عليها، وتعذيبها، وتحرم من الإجراءات القانونية اللازمة، وأخيرا قد يتم إعدامها. أو قد تتعرض ضحية واحدة لانتهاكات علي أيدي عدد من الجناة المختلفين.

وفى معظم الأحوال، من الضرورى توافر نماذج منفصلة عندما تنطوي وحدات البيانات علي عديد من العلاقات. مثال ذلك نماذج منظمة HURIDOCS أو نماذج T F D P، حيث توجد نماذج منفصلة لكل من الضحايا والأحداث. وبدلا من ذلك فى تنسيق النماذج المعدة للتدوين اليدوى، يمكن إعداد أعمدة للبيانات متعددة العلاقات. انظر الشكل ٤،٧ كمثال على هذه النماذج. وهكذا فى هذا النموذج، يوضع نموذج لمجموعة الجناة ونموذج الجاني الفرد معا رغم كونهم وحدات متميزة بالضرورة.

اسم مجموعة الجناة : ______________

العنوان : ______________

أسماء تم التعرف عليهم : ______________

أسماء الجناة المتعرف عليهم	الرتبة	دورهم في الانتهاكات
______	______	______
______	______	______
______	______	______
______	______	______

شكل ٤،٧

كما يمكن الجمع بين النماذج بالطريقة التى تتناسب مع المنظمة. وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك هى النماذج المستخدمة لدي إحدى المنظمات الفلبينية التي تدعي "عائلات ضحايا الاختفاء القسري".

(F I N D) كنماذج مجمعة والشكل ٧,٥ يجمع بين النموذج الخاص بالضحية والنموذج الخاص بالحالة. وهذا النموذج يتناسب تماما مع الحالة، لأنه في حالات الاختفاء تكون العلاقة بين وحدة الضحية "الحالة" علاقة أحادية.

اسم الضحية : ______________

النــــوع : ______________ الحالة الاجتماعية : ______

العرق أو الجنسية: ______________ الوظيفة: ______________

الانتماءات التنظيمية: ______________

الديانة: ______________

العنوان : ______________

تاريخ الاختفاء: ______________

آخر مكان شوهد فيه: ______________

الحالة التي كان عليها : ______________

ظروف الحادث: ______________

شكل ٧,٥ : الجمع بين نموذج الضحية ونموذج الحالة

والشــكل التالــى ٧،٦ هو نموذج الاشتباك مع الحدث ، ولكنة منظم فى شكل أعمدة. وباستخدام الأعمدة يمكن تجنب استخدام صفحات جديدة كلما تم التدخل في الحادث بما يوفر المساحة في التدوين اليدوي .

		نموذج رقم ٢		
الحدث	مرتكب الحدث	ضد	تاريخ الحدث	الإجراء الذي اتخذ

شكل ٧،٦: نموذج الاشتباك مع الحدث

٨- أمثلة للنماذج الثابتة:

هــناك ثلاثـــة نماذج تمثل معظم، إن لم يكن كل، النماذج المختلفة التى يمكن لمــنظمة ترصـــد انـــتهاكات حقوق الإنسان استخدامها، وهى: الاستبيان النموذجى الصـــادر عـــن مجموعـــة عمـــل الأمـــم المتحدة حول الاعتقال التعسفى، ونماذج هيردوكس والنماذج التى تستخدمها منظمة TFTP الفليبينية (انظر: الملحق B عينات من هذه النماذج).

أولا: الاســتبيان النموذجـــي الصادر عن مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي:

أ - الجزء الأول يشمل النموذج الخاص بالضحية.

ب - الجزء الثاني يضم نموذج الحالة (بالنسبة للقبض).

ج - النموذج الثالث يشمل نموذج حالة أخرى (بالنسبة للاعتقال).

د- الجزء الرابع يشمل نموذج الاشتباك مع الحدث.

هــــ- الجــزء الخامس يضم خانة وضعت بشكل منفصل حتى يمكن إلحاقها بالجزء الثاني أو الجزء الثالث.

و- الجزء السادس يشمل نموذج المصدر.

ثانيا: نماذج HURIDOCS

وشـــبكة هـــيردوكس لأنظمة المعلومات والتوثيق لقضايا حقوق الإنسان لديها عـــدد مـــن النماذج لكل من الحدث، والضحية، والمصدر، والجناة، والاشتباك مع الأحـــداث. وهـــذه النماذج ليست مرتبة بطريقة خاصة، حيث إن هيردوكس تترك ذلك للمنظمات التي تستخدمها حتى تتفق مع أولوياتها الخاصة.

ثالثا: نماذج منظمة TFDP الفلبينية:

أ- شـــكل A١ ويشـــمل: الحدث، ومعلومات عن الجماعة، والحالة، وجماعة الجناة، ونماذج المصدر والتنظيم.

ب- شكل B١ ويشمل: نموذج الضحية، ومصمم باستخدام الأعمدة (في حالة تعدد الضحايا).

ج- شكل C١ وهو نموذج اشتباك مع الحدث، ومصمم أيضا في أعمدة.

د - شـــكل A٢ وهـــو نموذج للضحية (مصمم عن ضحية واحدة أو عندما تتوافر معلومات عن كل ضحية على حدة).

هــــ- شـــكل B٢ ويشمل نماذج للمعلومات الإضافية، مثل: نموذج الاعتقال، نمـــوذج التعذيـــب، نموذج مقر الاعتقال، نموذج المحاكمة، ونموذج الشاهد. ولأن العلاقـــة غالبا ما تكون متعددة الاتجاهات (مثلا، قد تتعدد الاتهامات الموجهة ضد الضـــحية الواحـــدة، أو يتعدد المحامون الذين يتولون الدفاع عنها) تستخدم الأعمدة في معظم هذه النماذج.

تخزين واسترداد المعلومات

تشـــمل العناصـــر الأساسية فى تخزين واسترداد المعلومات كلا من السجلات المترابطة ورقم السجل ونظام الحفظ وجهاز الاسترداد.

١- السجلات المترابطة:

فى حالة استخدام العديد من النماذج، من الضروري تنظيم السجلات المختلفة، وهناك طريقتان تستخدمان في تنظيم السجلات، وهما:

أ) التقارب المادي:

ومـــثال ذلك هو النموذج الذى يكون فيه الضحية وعناصر الحالة مدرجة في صفحة واحدة. ويعد ذلك ممكنا عند التأكد من وجود ضحية واحدة في كل حالة.

ومـــثال آخر، هو جمع المستندات فى ملف واحد. وهكذا، يمكن أن يعد نموذج يمـــثل المســـتند الأساسى فى الملف، ترفق به مستندات مثل، الإقرارات، والتقارير الطبية، الخ، ويتم وضع رقم مسلسل لكل منها.

ب- طريقة السلسلة:

١- هناك ضرورة لوجود خانة رئيسية فى هذه الطريقة، والخانة الرئيسية هى الخانـــة المشتركة في كل السجلات، وأكثر هذه الخانات شيوعا هي الرقم المسلسل للسجل الرئيسي.

وعلـــى ســـبيل المـــثال، يمكن الربط بين سجل يدعى "١" والسجلات الخاصة بـــزوجاته الثلاث (بأسمائهن المرتبة أبجديا). فإذا كان رقم السجل الخاص بـــ "١" هـــو ٠٠١، ينبغـــى أن يظهـــر نفس الرقم فى السجلات الخاصة بزوجاته الثلاث للإشـــارة إلى أن هذه السجلات الثلاث مرتبطة بالسجل الخاص بـــ "١". وفى هذه الحالـــة يطلـــق على سجل "١" السجل الأساسي، والسجلات الثلاث الأخرى يطلق عليها سجلات فرعية.

٢- نظام ترقيم السجلات:

تحـــتاج جمـــيع النماذج التى يتم استكمال بياناتها إلى رقم مسلسل حتى يمكن اســـترداد المعلومات عند الضرورة. وترقيم السجلات عادة يتم بإلحاق أرقام مانعة. مـــثال ذلـــك، فى نظام منظمة TFDP، يتم إعداد أرقام السجلات بإلحاق رقم لكل حادثـــة علـــى أســـاس YY-AAA-NNN (السنة، كود المنطقة، ورقم الحادث) وعـــندما يحمـــل أحد الملفات رقم ٩١-QUE-٠٠١ فإن ذلك يعنى أن هذا الرقم يعبر عن الحدث الأول الذي سجل في مدينة Quezon في سنة ١٩٩١.

٣- نظام الحفظ:

يمكـــن ترتيـــب المستندات حسب الموقع الجغرافى، أو السنة، أو الموضوع. ويجـــب على المنظمة أن تحدد المستند الرئيسي، والمستندات المرتبطة به يجب أن تتبع نفس الترقيم.

ويعتمد نظام الحفظ على نظام ترقيم السجلات. ومثال ذلك، إذا بدأ رقم السجل بالسنة، يمكن تخصيص دولاب الحفظ لمستندات عام ١٩٩١، وهكذا.

وتحديــد أرقــام الســجلات يحــل مــا يقرب من ٥٠% من مشكلة استرداد المعلومات. والتجول، الذى يعنى المرور على المستندات واحدا بعد الآخر، يمكن استخدامه بعد ذلك بنجاح أكبر، خاصة إذا كانت المستندات منظمة حسب السنة، أو الموقــع الجغرافى، أو الموضوع، علاوة على ذلك، إذا تم سحب مستند من مكانه يسهل معرفة أين يجب إعادته.

٤ – جهاز الاسترداد:

بعــد تنظــيم المســتندات بطــريقة ملائمة، قد يكون ضروريا استخدام جهاز لتسهيل استرداد مستندات محددة. وأكثر النظم شيوعا للاسترداد هى نظام الكروت المسلســلة، وهى مستندات صغيرة الحجم يمكن الرجوع إليها بسهولة. وهكذا، إذا قــررت منظمة ما أنها ترغب فى استرداد المستندات الخاصة بها عن طريق اسم الضــحية، ينبغى كتابة أسماء الضحايا على كروت مسلسلة بجانب أرقام السجلات الخاصة بكل منهم. ثم ترتب الكروت ترتيبا أبجديا حتى يسهل الوصول إليها. ومع إدخــال قــاعدة البيانات باستخدام الكمبيوتر، قرر عدد كبير من المنظمات حاليا أن يتخلى عن أجهزة الاسترداد اليدوية.

(ملاحظــة: يــناقش هذا القسم النقاط الأساسية الخاصة بالتوثيق، وينبغي على المــنظمة المهــتمة بــنظم التوثــيق أن تتصل بمنظمات مثل منظمة huridocs متخصصة في تدريب منظمات حقوق الإنسان في هذا المجال).

الملحق الثاني

نماذج التوثيق الخاصة بشبكة HURIDOCS

١ الاستبيان نموذج HURIDOCS ٢

نموذج استبيان يملأ بمعرفة من يدعي

حادث اعتقال أو قبض تعسفي

أولا : تعريف بالشخص المعتقل أو المقبوض عليه:

١ اللقب : ____________ .

٢ الاسم الأول : ____________ .

٣ النوع : ____________ .

٤ تاريخ الميلاد (أو العمر عند الاعتقال) : ____________ .

٥ الجنسية : ____________ .

٦ مستند الهوية (إن وجد) ____________ رقم ________ .

٧ الوظـيفة أو المهـنة (فـي حالة وجود علاقة بين الاعتقال أو القبض ووظيفة الضحية)

____________ .

٨ عنوان محل الإقامة : ____________ .

ثانيا : القبض:

١ تاريخ القبض : ____________ .

٢ مكان القبض : (بأكبر قدر من التفاصيل) : ____________.

٣ الجهة التي قامت بالقبض أو يعتقد أنها قامت به: ____________.

٤ - هل قدموا تصريح أو أي إقرار من سلطة عامة : (نعم) ____ (لا) ____

٥ الجهة التي أصدرت التصريح أو القرار: ____________.

٦ وصف ظروف عملية القبض :

____

____

____

ثالثا : الاعتقال :

١ تاريخ الاعتقال : ________________.

٢ الجهة التي تحتجز المعتقل ________________

٣ أماكن الاعتقال : (اذكر أى تغير فى أماكن الاعتقال ومكان الاعتقال الحالى):

____

____

____

٤ – السلطات التي أمرت بالاعتقال : ________________

٥ الجرائم التي نسبتها إليه السلطات : ________________

٦ القوانين المطبقة علي الحالة: ________________

رابعا : اذكر الإجراءات الداخلية التي اتخذت :

لرد التجاوزات (إن لم يتم اتخاذ إجراءات أذكر السبب)

____

____

____

خامسا : اذكر أسباب محددة لماذا تعتبر القبض أو الاعتقال تعسفيا :

____

____

____

____

سادسا : اسم وعنوان مصدر المعلومات بالتفصيل :

(رقم التليفون والفاكس إن أمكن)

____

____

التاريخ : ________ التوقيع : ________

١) يجب استخدام استبيان مستقل لكل حالة من حالات القبض أو الاعتقال التعسفى على حدة، وكلما أمكن، يجب ذكر جميع المعلومات المطلوبة. وبرغم ذلك، لا يترتب علي عدم ذكر المعلومات تفصيلا الاعتداد بالاستبيان من عدمه.

٢) فـــى بعــض الحالات، قد ينطبق على الحالة القسم الثانى المتعلق بالقبض فقــط، أو القسم الثالث المتعلق بالاعتقال. وبرغم ذلك، فكلما أمكن، ينبغى ملء كل مـــن القســمين. ورجـــاء ملاحظة أن مصطلح "الاعتقال" يعود إلي الاعتقال قبل، وأثناء، وبعد المحاكمة.

٣) كمـــا يمكـــن إرفـــاق نسخ من المستندات التى تبرهن عن الطبيعة التعسفية للقبض أو الاعتقال أو تساعد علي فهم أفضل ظروف الحالة، بهذا الاستبيان.

٤) إذا تـــم إبـــلاغ مجموعة العمل بالحالة من قبل أى شخص غير الضحية أو عائلـــته، ينبغـــى أن يذكـــر هذا الشخص، أو المنظمة، إن كان يحمل تفويضا من الضحية أو عائلته ليتصرف نيابة عنهم.

ينبغـــى أن يرسل الاستبيان إلي مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بعنوان (يذكر العنوان).

نموذج معلومات عن الحدث

١٠١ رقم مسلسل الحدث(رقم الملف)	________
١٠٢ كود المنطقة الجغرافية	________
١٠٣ المصطلح الجغرافي	________
١٠٤ - نوع الحدث	________
١٠٥ تاريخ بداية الحدث	____ ____
١٠٦ - تاريخ انتهاء الحدث	________
١٠٧ نوع موقع الحدث	________
١٠٨ - المنطقة المحلية	________
١٠٩ - الموقع الدقيق	________
١١٠ وصف الحدث	________
١١١ دور السلطات	________
١١٢ التهمة أو سبب الإحداث	________
١١٣ نوع مرتكبي الحدث	________
١١٤ عدد الضحايا	________
١١٥ نوع الضحية	________
١١٦ الشهود	________
١١٧ ملاحظات	________
١١٨ السجلات المرتبطة بالحدث	________
١١٩ رقم سجل الضحية	________
١٢٠ ملاحظات علي المصدر	________
١٢١ رقم سجل الجاني	________
١٢٢ رقم سجل التدخل	________
١٢٣ المستندات المؤيدة	________
١٢٤ تاريخ إدخال البيانات	________
١٢٥ تاريخ تلقي المعلومات	________

١٢٦ - ملاحظات ____________

١٢٧ إعداد ____________

١٢٨ رقم مسلسل الكروت ____________

١٢٩ - السرية ____________

١٣٠ اسم المشروع ____________

١٣١ التشريع المحلي المرتبط بالحالة ____________

١٣٢ التشريع الدولي المرتبط بالحالة ____________

١٣٣ الملفات الخاصة بالحالة ____________

١٣٤- شبكة الاتصال ____________

١٣٥- رقم الاتصال ____________

١٣٦- رقم الاتصال ____________